جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مطبوعة في مقياس

منهجية العلوم القانونية

موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس -ل.م.د- جذع مشترك -

من إعداد :

بوقادة عبد الكريم (أستاذ محاضر "ب")

السنة الجامعية : 2022-2023

مقدمة:

إن الحاجة للمعرفة والبحث العلمي اليوم أكثر من أي وقت مضى، فدول العالم الآن في سباق محموم لاكتساب أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم، وهذه المعرفة هي التي تقود إلى التقدم والرفاهية وتضمن للإنسان التفوق على غيره، وقد تأكد بما لا يدع مجالا للشك، إن المعرفة العلمية هي مفتاح النجاح للإنسان أو للدولة العصرية[1].

و إذا كان البحث العلمي من المعايير الأساسية والرئيسية للحكم على مدى تقدم هذا البلد أو تخلفه من خلال اعتباره المحرك الأساسي للتنمية فإن المنهجية تعتبر العمود الفقري للبحث العلمي ذاته، فليس هناك بحث علمي دون منهج دقيق يتناول دراسة المشكلة ويحدد أبعادها وجوانبها ومسبباتها، إذ لابد من طريقة أو كيفية عقلانية تتبع لتقصي الحقائق وإدراك المعارف وترتيب الأفكار للتوصل إلى نتائج معرفية جديدة ومقبولة.

حيث يؤثر هذا الأخير (المنهج على الفكر في إعداد البحوث بمختلف أنواعها) لذلك فالمنهجية تعلم الباحث كيف يفكر، كيف يبحث كيف يبحث وكيف يكتب وكيف يعرض وكيف يناقش وكيف يستخدم قدراته الفكرية استخداما سديدا في استخراج المسائل القانونية من خلال الوقائع والأحداث المعروضة، وكيف يبحث عن الحلول القانونية لها، ومن ثم كيفية عرض هذا الحل بطريقة علمية وأسلوب مقنع.

---

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة رابعة،2007، ص 7.

كنظرة عامة للبحث العلمي فهو يعتبر أداة للباحث بصفة عامة من خلاله يقوم بتحليل المعلومات والمعارف وذلك بغية الحصول على حقائق معينة ضف إلى ذلك البحث العلمي يفيد الباحث في الحصول على حقائق جديدة وتنمية معلوماتية سواء العلمية منها والفنية كما انه وسيلة لتكوين وتطوير ملكة التحليل والاستنتاج والابتكار لدى الباحث وهي أيضا ملكة عقلية تحتاج إلى القراءة والتأمل والتفكير المستمر وكل هذا يهدف الى تكوين نظريات وأساليب تفكير وتحليل يصل إلى تطبيق ذلك في العلمية البحثية في حين ذلك يستفيد الطالب الجامعي بصفة خاصة من مادة طرق البحث العلمي في فهم مواد تخصصه فهما منهجيا وموضوعيا سليما فهذا الطالب يدرس مفردات عديدة وموضوعات متنوعة في نطاق تخصصه العلمي وتأتي بعدها مادة طرق البحث العلمي كي تجعله يفهم هذه المفردات فهما علميا منهجيا كما انه يستطيع ربط الموضوعات المتناثرة والمختلفة ربطا منهجيا كربط النتيجة بالسبب وملاحظة الظواهر المتماثلة وتشخيص الظواهر المتباينة وإجراء المقارنة بين نظم قانونية مما يمكننا من ملاحظة أوجه التطابق أو التشابه بينهما(1)

وكذلك ملاحظة أوجه التباين أو الاختلاف إن وجدت وكل ذلك يزودنا بقدرة اكتشاف مواطن القوة والضعف في هذه الأنظمة وبعبارة أخرى نلاحظ مزايا ومساوئ كل نظام على حدة ونقارن كل ذلك بنظامنا القانوني الوطني مما يتيح لنا القدرة على الاستفادة القصوى من ايجابيات كل نظام على حدة وإمكانية اقتباسه للنظام القانوني الأجنبي هي أسباب علمية مجردة فكل تجربة تنجح إذا استندت إلى أسس علمية سليمة إما إذا كان النظام القانوني الأجنبي قد نجح لأسباب

سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو فكرية أو جغرافية أو تاريخية فهذه الأسباب تبقى قومية أو دينية أو نفسية مما لا يمكن نقلها واقتباسها فبعض النظم القانونية تتوافر لها عوامل أو أركان تاريخية أو ذاتية مما يصعب نقلها أو تعميمها إلى نظم قانونية مختلفة عنها.

وعليه فإن مادة المنهجية في العلوم القانونية تتضمن جانبين أساسين:

أولا: الجانب المادي (الموضوعي) ويتمحور حول دراسة مناهج البحث العلمي الأساسية والأصلية المعروفة نذكر منها المنهج المقارن ، المنهج الإستدلالي، التجريبي ، التاريخي، والمنهج الوصفي والتحليلي .....) وبيان مدى وكيفية تطبيق هذه المناهج في مجال العلوم القانونية[2].

ثانيا: الجانب الشكلي: (الإجرائي والعلمي) وهو يتضمن بيان الكيفيات والطرق والأساليب العلمية والفنية اللازمة للباحث لإنجاز أعماله والدراسات في صورة بحوث علمية نظرية أوفي صورة تحضير وإعداد ملفات أو دراسة مواد ونصوص قانونية أوفي صورة تعليق وتحليل أحكام وقرارات قضائية بغية الوصول إلى نتائج وحقائق علمية منظمة.

ومن هنا يظهر التساؤل التالي : حول أماهية المناهج التي يمكن الأخذ بها في البحث القانوني؟ وكذا كيف تكون مرحلة القراءة والتأمل ؟ وماهي الطريقة السليمة لإعداد البحث العلمي؟

[2] عكاشة محمد عبد العال وسامي بديع منصور، المنهجية القانونية، الدار الجامعية، 2001، ص 14.

الفصل الأول: ماهية البحث العلمي

المبحث الأول: الطريقة العلمية والإستفسار العلمي

المطلب الأول تعريف البحث العلمي:

الفرع الأول :في اللغة

كلمة البحث في اللغة هو طلب الشيئ في التراب أو تحت، وهو من بحث أي فتش واستقصى، يقال باحثه أي حاوره وجادله، وبين له مقصـــوجه بالـــدليل، تباحثا معناه تجادلا وتحاورا، ويحث في المر حول معرفة حقيقته وهو جمع أبحاث وبحوث.

البحث هو التحميص والتفتيش والتقصي، أي بذل الجهد في موضوع مـــا وفي مسألة المتعلقة به، ويطلق على الشخص المحب للبحث اسم الباحث.[3]

اصطلاحا:

البحث هو الجهد الذي يبذله الباحث تفتيشا، وتنقيبا، وتحقيقا ة تحليلا ونقـــدا في موضوع ما بغية اكتشاف الحقيقة أو الوصول إليها.

الفرع الثاني التعريف العلمي:

بخصوص التعريف التعريف العلمي فيقصد به المنسوب إلى العلم، نقـــول المعرفة العلمية أو الروح العلمية، ويطلق هذا الإصطلاح الخير على العقل المنظم الواضح الذي لا يسلم بصدق حكم إلا بعد تحقيقه والتدقيق فيـــه وإقامـــة البرهـــان عليه.

---

[3] بومدين طاشمة وعبد النور ناجي، أصول منهجية البحث في علم لسياسة، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر الطبعة الولى، 2014، ص 31

توجد علميا عدة تعريفات للبحث العلمي،تعكس منطلقات فكرية، وتاريخية مختلفة، فالبعض يرى أن البحث العلمي هو نشاط علمي منظم وطريقة في التفكير وأسلوب للنظر في الظواهر والكشف عن الحقائق معتمدا على مناهج موضوعية من أجل معرفة الإرتباط بين هذه الحقائق ثم استخلاص المبادئ والقوانين التفسيرية.

ضف إلى ذلك فإن البحث العلمي يعد بمثابة كل انتاج شارح أو دارس أو أستاذ أو باحث في موضوع العلم، أو فكرة أو مشكلة من المشكلات وبغض النظر عن طبيعة البحث وأهدافه، فإن البحث هو التقصي المنظم الذي يخضع إلى أسس منظمة ويتبع قواعد منهجية من اجل الوصول إلى النتائج العلمية.

و أيضا البحث العلمي يعتبر مجموعة من الجهود المنضمة التي تقوم بها الإنسان مستخذما الأسلوب العلمي وقواعد الطريقة العلمية في سعيه لزيادة سيطرته على بيئته واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين هذه الظواهر[4] .

كما أن البحث العلمي يختلف باختلاف أنواع البحوث ومجالاتها وأهدافها ووسائلها وأدواتها، وبالتالي فإن من الأفضل أن لا نشغل الباحث او الدارس منذ بداية دراسته لمناهج البحث بمسألة التعريف ويكتفي بالتأكيد على نوعية البحث الجيد وخصائصه، وعلى الرغم من تعدد التعريفات للبحث العلمي، وعدم اتفاق الباحثين على تعريف محدد، بسبب تعدد أساليب البحث العلمي، وعدم تحديد مفهوم العلم، جميعا تشترك في النقاط التالية:

[4] علي مراح،منهجية التفكير القانوني، (نظريا وعمليا)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2007، ص 15.

أنه محاولة منظمة تتبع أسلوبا أو منهجا معينا ولا يعتمد على الطرق غير العلمية.

يهدف إلى زيادة الحقائق والمعلومات التي يعرفها الإنسان وتوسيع دائـــرة معارفه والكشف عن الحقائق والمعلومات غير المستخدمة ليكون أكثر قدرة علـــى التكييف مع بيئته والسيطرة عليها.

يختبر المعارف والعلاقات التي يتوصل إليها ولا يعلنها إل بعـــد فحصـــها والتأكد منها بالتجربة.

يختبر المعارف والعلاقات التي يتوصل إليها ولا يعلنها إلا بعد غحصـــها والتأكد منها بالتجربة.

يشمل جميع ميادين الحياة وجميع مشكلاتها ويستخدم في جميع المجـــالات على حد سواء.

ومن منطلق ما تقدم من تعريفات يبقى على العموم البحث العلمي بمثابـــة عملية تدفع الباحث إلى البحث والتحري على حقيقة الأشياء ومكوناتهـــا وأبعادهـــا ومساعدة الأفراد أو المؤسسات على معرفة محتوى أو مضمون الظـــواهر التـــي تمثل أهمية معينة لديهم أو لديها، مما يساعدهم على حل المشـــكلات الإجتماعيـــة والإقتصادية والسياسية الأكثر إلحاحا وذلك بواسطة استخدام الأســـاليب العلميـــة والمنطقية وبشكل شمولي يفيد في تعميم الحقائق أو المعرفة التي تم استخلاصـــها من المواقف أو المشاهدات النابعة من حياة المجتمعات، وهكذا يتبين لنا أن البحث العلمي يتعامل مع القضايا الحياتية كافة، من خلال إتباع أساليب التقصي والتحليل

وفقا لقواعد علمية شاملة وعامة تساعد في تحديد المسالك وتعريفها بشكل دقيق، وبعد معالجة أسبابها وأبعادها.

ومن تم فيقتصر التعريف على أن البحث العلمي بمثابة وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل مشكلة أو إيجاد إجابات أو حلول للأسئلة أو المشكلات التي تواجه الأفراد أو الجماعات في ميدان عملهم، عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الأدلة، والشواهد التي يمكن التحقيق منها

المطلب الثاني: شروط البحث العلمي

يتميز البحث العلمي عن غيره من أشكال الإنتاج العلمي بأنه يتوفر على مجموعة من الشروط المتفق عليها من قبل علماء النتيجية، ويمكن تحديد هذه الشروط فيما بني: الحقيقة أي بمعنى وجود الطابع المراد معالجتها، بحيث يتم تحديد الأبعاد وجودي باشلاطة، وقد ينتقل الباحث إلى مستوى آخر وهو إجراء دراسة استطلاعية بست بموجبها عينة من المبعوثين أو الخبراء ليتمكن من صناعة الأرضية الإفريقية الإشكالية . لة الموضوعية تعني الموضوعية المنسية اللحية كل العقار الفعالي، أو عاطفي، أو قيمي أو إقليمي، أو طائفي، والتحرر من سلسلة العرف الاجتماعي والابتعاد عن التأكية السريع من تفكير الباحث في دراسة الظاهرة، وقد قلد البعض بوضع شروط الموضوعية تتمثل في: الابتعاد عن الأكثر القيمية والانفعالية والشخصية المنطقة أو الآتية التي قد تظهرحياة بول قدر الإمكان

الاعتبارات العربية في صار الظواهر والطابق الاجتماعية الالتزام والعياد من أجل الوصول إلى قواعد نظرية حقيقية تعبير عن واقع المجتمع بصدق[5].

احترام أراء الآخرين حتى ولو كانت لم تتفق مع أراء الباحث، أو بدت له أفكار خاطئة الوضوح بمعنى وضوح الأهداف والغابات من القيام بالبحث، أو معالجة أي ماريا إن يساعد وضوح الأهداف والغايات على استقامة جهد الباحث على مسار مباشر وقدمي هدف معين، وهنا يتلقى كل الأعمال العشوائية وتكون مريكة للباحث ومؤثرة بشكل واضح على بها الرقمية في على صورة الطاهرة المدروسة أو الإشكالية المطروحة أو المشكلة المعالجة. في واقع الحياة، ومدى اهتمام الناس به، وهنا يؤدي الباحث العلمي وظيفته الاجتماعية على أساس أن البحث العلمي قائم المعالجة مشاكل المجتمع ويدرس اهتماماته للوصول إلى القوانين المتحكمة في السلوك، فالبحث نشاط فكرى مركز حول فهم المحيط الاجتماعي . اللغة والعمق البحث العلمي فيس انطباعات شخصية أو آراء مزاجية للباحثين، والساعة التقارير علمية قائمة على قواعد منهجية مسبوطة تبرهن النتائج المتوصل إليها.

مارسوا من في النتيجة حيوية للبحث العلمي وهي القدرة على الفارق بمسارات الظاهرة محل المدرسة في السعر وضوح الخطوات إلاّ بد من وضوح الخطوات التي يتبعها الباحث أثناء معالجته للإشكالية . المروحة، وأن تكون الخطوات قابلة للقياس والتحقق، وتتضمن متغيرات مستقلة وأخرى تابعة. الساعة البحث العلمي

[5] موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، دار القصبة للنشـــر، الجزائـــر،2004،ص 55.

الأمانة تعنى أن لا يقوم الباحث بسرقة نصوص أو أفكار غيرو. سواء كالك المكتوبة أي كتب، مجلات مقالات رسالات جامعية، صحف، وينسبها إلى نفسها أو إلى باحث غيره ليست لهم وعدم السرقة يتم بذكر الباحث لكل البيانات المتعلقة بالمرجع المأخوذ منه مهما كان نوعه، وذكر كل البيانات الخاصة به والاقتباس يتم بطريقتين المباشر : ومعناه النقل الحرفي اللفكرة أو النص، أما الاقتباس غير المباشر يتم بالتباس الفكرة أو الأفكار ونقوم يمانها بأسلوب خاص واسرار الشخصية تعني به أن لا يقوم الباحث بتجميع المادة المتعلقة بالبحث وموضوع حة والقيام عمل بربطها ببعضها البعض دون أن تحديات لها شيئا من عنده، وهذا يعني أنه قام فقط بتكرار ماجاء به غيره من الباحثين، ونحن نعلم أن المعرفة العلمية تراكمية، أي أن كل باحث يأتي بمعرفة علمية جديدة لتضاف إلى المعارف العلمية السابقة، يطلق عليها الأصالة الافكار. هناك فرق بين إبراز الشخصية وإبراز الذاتية، هاته الأخيرة هي استبعاد للموضوعية نا الباحث غير موضوعي، وإبراز الشخصية تكون في وتكون في المنحرف البحوث العلمية وتع أن يصيل الباحث إلى ما لم يصل إليه الباحثون السابقون.

الفرع الأول: أهمية البحث العلمي

للبحث العلمي أهمية كبيرو جدا، وتنعكس هذه الأهمية على المجتمع وعلى الباحث، وفيما يلي سوف نتحدث عن أهمية البحث العلمي للباحث والطالبو للمجتمع.

أ- أهمية البحث العلمي بالنسبة للباحث والطالب

- يساهم البحث العلمي في يادة خبرة الباحث في إجراء البحوث العلمية كما يزيد من معرفته ويساعد على التوصل إلى حقائق جديدة ومفيدة
- تعز ثقة الباحث بنفسه وتجعله يعتمد على نفسه بشكل كامل وبالتالي فإنه يصبح قادرا على تجاوز العوائق التي تعيق أبحاثه العلمية
- توسيع إطلاع الباحث على الوثائق العلمية المختلفة
- ترفع البحوث العلمية من مكانة الباحث في المجتمع، وبالتالي فإنه يحظى بمكانة اجتماعية مرموقة [6]
- تزيد من رغبة الباحث في القراءة والبحث والاطلاع على اخر ما توصل إليه العلم في مجال
- يساعد البحث العلمي الباحث على النقد والتحليل
- يعلم البحث العلمي الباحث الصبر، حيث أن الأبحاث العلمية تتطلب من الباحث صبرا كبيرا
- ب / أهمية البحث العلمي بالنسبة للمجتمع
- يساعد الدول على التخلص من المشكلات والظواهر التي تعاني منها، وذلك لأنه يدرس هذه الظواهر ويحللها ويقدم نتائج منطقية لها .

[6] عبد المنعم نعيمي،تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونيةالمطولة والمختصرة، دار بلقيس للنشر 2021، الجزائر، ص123.

- يساعد على تقدم المجتمع في كافة المجلات، ويدفع عجلة التطور فيه إلى الأمام
- يقوم البحث العلمي بتصحيح المعلومات، ويدفع عجلة التطور فيه إلى الأمام
- يقوم البحث العلمي بتصحيح المعلومات الخاطئة حول ظاهرة معينة، كما يقوم بتأكد المعلومات الصحيحة.

الفرع الثاني: خصائص البحث العلمي:

ويشمل المميزات التي يتميز بها البحث العلمي، ومنها على وجه الخصوص البحث القانوني، دون غيره من الأعمال التي تدخل في مجال العلوم الإنسانية، والتي يمكن استخلاصها من التعاريف المختلفة والسابقة في الأتي:

1 /أنه بحث منظم ومضبوط

تتمثل المنهجية العلمية في البحث العلمي في تحديد عناصر المشكلة محل البحث تحديدا دقيقا ثم فرض الفروض واستخلاص النتائج،و الباحث ملزم باتباع المنهجية العلمية، إذ أن البحث العلمي هو نشاط عقلي منظم ودقيق،لأنه ينطلق من ظواهر معلومة ولا ينطلق من العدم، ويستعمل أدوات وطرق معينة، بمعنى أنه قبل أن ينطلق في البحث يضع لنفسه هدفا، يتمثل إما في تطوير حقائق معلومة أو الكشف عن حقائق جديدة، بهذا فإن الإكتشافات التي تحدث صدفة لا يمكن اعتبارها من قبيل البحث العلمي ، كقانون الجاذبية[7].

[7] علي مراح المرجع السابق، ص 63

ومنه يبقى البحث العلمي بمثابة عملية دقيقة ومعقدة وليس مجرد عملية بسيطة عادية، إذ تستوجب بذل الجهد الوفير بشرط أن يكون منظم والفحص الدقيق والإختبار الناقد، والتقصي الدقيق والتحليل النزيه، يضاف إلى ذلك أن المشكلات والفروض والملاحظات والتجارب والنظريات والقوانين في البحث العلمي قد تحققت واكتشفت بواسطة جهود عقلية منظمة ومهيأة جيدا لذلك[8]، وليست وليدة مصادفات أو أعمال وأنشطة ارتجالية، وهذه الخاصية تنطبق أيضا على البحث العلمي القانوني الذي يستند هو الآخر إلى المنهج العلمي الذي يكسبه خاصية التنظيم وكذا الضبط الدقة.

2/ أنه بحث تجريبي

لانه يقوم على أساس الاختبارات والتجارب على الفروض، من أجل الحصول على نتائج علمية تتفق مع الواقع العلمي، يستلزم الأمر تحليل الأسباب واستمرارية متابعة المتغيرات عن طريق اجراء التجارب أو اختبار الفروض للتأكد من مدى صحتها .

3/ أنه بحث حركي وتجديدي

ذلك أن البحث العلمي ينطوي على إضافة معلومات جديدة إلى المعلومات التي يملكها الباحث أو استبدالها بمعلومات أخرى جديدة، فمعيار هذا العنصر التجديد والحداثة[9].

---

[8] موريس أنجرس، المرجع السابق ص 77.

[9] .عبد القادر الشيخلي ، قواعد البحث القانوني ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، 2009 ، الأردن، ص 23

فينبغي أن يمتاز العلمي بالتراكمية، عن طريق الكشف عن خيارات أخرى باستبدال متواصل وامتداد مستمر للمعرفة بحقائق أخرى أحدث وأكثر جدية، أو محاولة الوصول إلى معرفة جديدة تضاف إلى المعرفة الحاضرة أو القديمة عن الموضوع محل البحث، فلا يكون البحث منقولا أو تقليدا أو ترجمة أو تكرارا، لكن هذا لا ينفي جواز أن يكون البحث مطروحا من قبل وما زال يثير إشكالات أو نقاط لم يتم التعرض لها بعد[10].

و بالتالي يبقى البحث العلمي بمقدوره تحقيق هذه الخاصية وحده * التراكمية* التي يمتاز بها العلم وحتى على فرض إن لم يأت بإضافة نوعية جديدة للمعرفة، يكفي أن يجمع المعارف القائمة ويفسرها بشكل تصبح فيه أكثر نقاء ووضوحا وهو جانب من جوانب والأساليب الصحيحة في البحث العلمي وان ينبغي أن تكون جديدة بالنسبة لما يعرفه الخبراء والمختصون في الموضوع[11].

ومن ثم ينبغي على الطالب في أي طور كان رغم إن كان البحث بسيط وعمل شخص مبتدئ بالنسبة له فلابد أن يعطيه حقه المنهجي وأيضا نوعا من الجدية ليصل في نهاية المطاف إلى المطلوب والمأمول منه.

4/ أنه بحث يهدف للوصول إلى المعرفة القانونية

تتجسد المعرفة القانونية إما في التحقق من الحقائق القانونية الموجودة أو تطويرها أو في الكشف عن حقائق جديدة .

---

[10] صلاح الدين شروخ، المرجعالسابق، ص 21.

[11] هذا وإن تضمن البحث العلمي هامشا من الجدة، نراه هو المطلوب والمأمول من وراء إنجاز البحوث العلمية المتخصصة الموصوفة بالدقة والعمق تحديدا وفي مقدمتها بحث الدكتوراه .

5/ أنه بحث يهدف إلى تحقيق العدالة وحفظ الأمن والنظام والاستقرار في المجتمع

يكاد هذا العنصر يكون المميز للبحث العلمي في علم القانون، والذي هو أداة لحفظ الأمن والنظام في المجتمع، ووسيلة لتحقيق العدالة بين المواطنين بكفالة الحقوق وتوزيع الأعباء.

6/ أنه بحث استكشافي تفسيري

إن البحث العلمي يستخدم المعرفة العلمية وهذا بغية اكتشاف الحقائق المجهولة أو تفسير الظواهر الموجودة من خلال البيانات التي يجمعها الباحث عن الظاهرة موضوع الدراسة، وهذا عن طريق البحث والإستناد إلى مجموعات من المفاهيم المترابطة ذات الصلة بموضوع البحث والتي مهما كانت طبيعتها وتأويل قوانينها التي تتحكم فيها، واستنتاج القوانين والنظريات .

فلو طبقنا ميزة الإكتشاف والتفسير على البحث العلمي في ميدان العلوم القانونية يتبين لنا أن البحث العلمي القانوني أيضا له غايته في تفسير الظواهر الإجتماعية لكن من وجهة نظر القانون، ومحاولة كشف أسبابها ووضع حلول لمشكلات الواقع التي يتخبط فيها المجتمع بمختلف شرائحه وأطيافه، كما يراها التشريع القانوني، مع القدرة على تبيان أراء الفقهاء وتوضيح مذاهبهم واجتهاداتهم وأيضا بناء الحجة باجتهادات القضاء وأحكامه وقراراته[12].

[12] عبد المنعم نعيمي، ص 25

7/ البحث العلمي بحث نظري

يمكن أن يكون البحث نظريا فلا يحتاج إلى فرضيات لاتكون محلا للإختيار والتجريب كما هو الشأن في البحث القانوني، وحتى لو احتاج البحث العلمي إلى صياغة حلول مقترحة ومحتملة تأخذ صورة الفرضيات؛ فإنه من الضروري أن ينطلق من إطار نظري يحدد من خلاله الباحث الحدود

المفاهيمية والإجرائية النظرية الموضوع دراسته، يطرح من خلاله إشكالية الموضوع ويصوغ الفرضيات (الفروض)[13]

المحتملة التي تخضع للاختبار والتجريب. هذا الإطار النظري يستعين به الباحث في إعداد بحثه ويكسبه فهما أفضل

الموضوع بحثه. وهذا النوع من البحوث الذي يطرح فرضيات في حاجة إلى الجانب التطبيقي والتجريبي الذي يثيرخاصية أخرى من خصائص البحث العلمي الذي يجمع بين النظرية والتطبيق وهو ما سنتطرق إليه بعد قليل.

8/البحث العلمي بحث تطبيقي

قلنا من الممكن أن يكون البحث العلمي نظريا خاليا من أي شكل من أشكال التطبيع والتجريب، لكنه في المقابل قد يكون

إجرائيا أو ميدانيا أو تطبيقيا يستند إلى إجر الاختبارات والتجارب على الفرضيات المطروحة وتسجيل الملاحظات .

[13] وهذا النوع من البحوث الذي يطرح فرضيات في حاجة إلى الجانب التطبيقي والتجريبي الذي يثير خاصية أخرى من خصائص البحث العلمي الذي يجمع بين النظرية والتطبيق.

والحديث – البحث النظري والبحث التطبيقي يُحيلنا للحديث عن البحوث التي تجمع بين النظـــرية والتطبيق.

9/البحث العلمي يجمع بين النظرية والتطبيق

فهو من جهة ينطلق من إطار نظري مُحدّد يستعين به الباحث ويُكسبه فهما أقـــ الموضوع بحثه ومن جهة أخرى فهو بحث

ميداني لأنه يهدف إلى اختبار الفروض البيانات المتعلقة بالموضوع ميدانيا، ولهذا سنرى أن تقسيم البحوث العلمية إلى أساسية نظرية وبحوث تطبيقية ميدانية هو أشهر تقسيم[14].

ومن هنا تأتي العلاقة بين النظرية والتطبيق هذه العلاقة التفاعلية (علاقة التأثير والتأثر): لأن النظرية توجه الباحث وتُساعده في تفسير البيانات استنادا إلى مرجعية نظرية محددة، والبحث يثري النظرية بما يتوصل إليه من نتائج قد تكشف عن بعضالثغرات أو النقائص في النظرية مما يؤدي إلى إثرائها أو تعديلها[15].

بالنسبة إلى البحوث القانونية فهي في أصلها بحوث نظرية تستعرض نصوص القانون وتستشهد بشروح الفقه القانوني واجتهاداته، وما يصدر عن هيئات القضاء من أحكام وقرارات واجتهادات، لكن يمكن أيضا أن تتضمن جانبا ميدانيا من

[14] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 163.

[15] .فوقية حسن رضوان ، منهجية البحث العلمي وتنظيمه ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة، مصر ، 2008، ص 102.

خلال استطلاع الواقع والاحتكاك المباشر بمشكلاته موضوع البحث والدراسة والاستدلال أو الاستئناس بقضايا واقعية وأرقام وإحصائيات تخدم موضوع البحث العلمي تخرج البحث العلمي القانوني من التنظير المجرد إلى التطبيق المجرب،

كذلك عمليا نجد أن كلا من الضبطية القضائية. القاضي المحامي المستشار القانوني... وغيرهم يضطلعون بمهام بحثية ميدانية تندرج في إطار اختصاصاتهم الوظيفية. أيضا إن البحث في العلوم القانونية – على غرار بقية العلوم الإنسانية والاجتماعية – ينطلق من مشكلات المجتمع الواقعية الراهنة والآنية، سواء تعلقت بالمجتمع بمفهومه الشعبي أو مفهومه السياسي على حدٍ سواء ويهدف إلى إيجاد حلول لها تستشرف مشكلاته مستقبلا في حال تكررها وتجدّدها، وتحصنه من مخاطرها وآثارها السلبية من أن تحيق بأفراده وجماعاته، ويُعالج البحث القانوني مشكلات المجتمع من زاوية قانونية بحيث يطرح رؤية التشريع القانوني منها ويستعرض فهوم فقهاء القانون حولها. وشخصيا لست أرى مانعا من اعتماد جانب من تقنيات ومناهج البحث الإجتماعي كالإحصاء مثلا، وما يتطلبه من استعراض وتحليل للمعلومات بلغة الأرقام (الأعداد): كما هو الحال مثلا عند معالجة جريمة

من الجرائم الشائعة في المجتمع والاستعراض الرقمي (العددي) والكمي الحالات ارتكابها.

المبحث الثاني: أنواع ومناهج البحث القانوني

وضع دارسو علم المنهجية والبحث العلمي عدة تصنيفات للبحث العلمي، مستندين في ذلك إلى مجموعة من المعاير والأسس، يأتي بيانها وتفصيلها في الأتي:

المطلب الأول: أنواع ومناهج البحث القانوني

الفرع الأول: تصنيف البحوث العلمية حسب الغرض

1-البحث المقارن

ويكمن ذلك في إن الباحث يلجا إلى أسلوب المقارنة ويكون ذلك بمقارنة عدة أنظمة قانونية وطنية وأجنبية، تشريعيا وفقا وقضاء يستخرج أوجه التشابه أو التماثل وأوجه الاختلاف أو التباين، وبين التنظيم القانوني الأمثل للمسالة مناط البحث أو يحاول إبداع تنظيم أو الإضافة والتطوير لنظام سائد وذلك لجعله أدنى للكمال (5).

2-البحث غير المقارن

إذ يكتفي الباحث ببيان سياسة المشرع الوطني في مسالة ما ،وما تجدر إليه الإشارة إن لجوء الباحث إلى شرح وتحليل وجهات نظر الفقهاء الوطنيين والمقاربة بينهم لا يطفي على بحثه صفة المقارنة، إذ إن المنهج المقارن لا يكون مشبعا إلا عند موازنة النظام القانوني الوطني بأنظمة قانونية أجنبية

أخرى وذلك لبيان مضامين النظام القانوني ومساوئه وكذلك الأنظمة المقارنة الأولى[16]

الفرع الثاني : مناهج البحث القانوني

وهي أهم نقطة في البحث القانوني، فتقدم البحث العلمي وأهميته يظهر في المنهج المتبع وان كان موجودا أو ليس ذلك ، وقبل تبيان وظيفة المنهج في البحث العلمي بشكل عام والبحث القانوني على وجه الخصوص فمن الأهمية بمكان بيان الفرق بين، من منهاج البحث القانوني،والمناهج القانونية، فالأولى عبارة عن طرائق التي بها نصل إلى الحقيقة أو الحقائق القانونية، وأما الثانية والمتمثلة في المناهج القانونية فهي فلمغاث الحضارات والنظم القانونية في العالم كالمنهج الاتكلوسكسوتي والمنهج ألاتيني، والمنهج الإسلامي والمنهج الماركسي،وبعبارة أخرى فان مناهج البحث القانوني تحدد طرائق التحليل والوصف والاستنتاج والمقارنة ،إما المناهج القانونية في التشريعات المطبقة فعلا والأسس التي تقوم عليها.

وعلى نحو اصغر يمكن التمييز بين مناهج دراسة القانون نحو المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن وبين مناهج دراسة الجريمة ،نحو المنهج العلمي، والمنهج الاجتماعي، والمنهج الديني والأخلاقي.

---

[16] 3 conseils pratique pour la réduction des mémoires , faculté de droit et de science politique université d'aix , marseille , centre droit maritime et des transports.

1-المنهجان النظري والعلمي

يعني المنهج النظري أو الأكاديمي أو المكتبي،منهجا سرديا أو وصفيا أو استطلاعيا ،كما يعني منهجا تحليلا مقارنا، وهذا المنهج هو الغالب في البحوث القانونية، وتمكن أهميته في النواحي العلمية والفقهية أكثر مما تعنى بالنواحي التطبيقية، وسنتطرق إلى هذا المنهج بتفصيل أوسع في الفقرة التالية التي تخص منهجا آخر. (7)

أما بخصوص المنهج الواقعي أو التجريبي أو التطبيقي أو العلمي فيعني المنهج الميداني أي ما هو مطبق فعلا أو ما هو موجود فعلا في الحياة القانونية السائدة، ويقتضي هذا المنهج الاطلاع على الخبرات والشهادات الواقعية والممارسات الدقيقة والخاطئة على حد سواء،وتحصيل حاصل،إن أفضل البحوث ، متى جمعت بين المنهجين النظري والتطبيقي أو العلمي،فالباحث بحتا نظريا يستوفي التقاليد الجامعية في البحث العلمي،أما من يقرن النظرية بالتطبيق فهو يلاحظ النصوص القانونية وهي في حالة تطبيق من قبل القضاء وتنفيذ من قبل السلطة التنفيذية وذلك لغرض تعديل ما يجب تعديله واستحداث ما يجب استحداثه.

ويستخدم الباحث في المنهج التطبيقي أو العلمي أسلوب المنهج الميداني، وهو منهج يعطيك فكرة عن تشخيص الظاهرة ولا يعطيك العلاقة بين الظواهر فقد يستخدم هذا المنهج عند دراسة ظواهر مثلا ظاهرة تعاطي المخدرات أو السكر أو الرشوة أو الطلاق.

2- المنهج العلمي التطبيقي

ويعرف أيضا بالبحث الميداني، وهذا استنادا لقول الكاتب **موريس أنجرس:**" بحث يهدف إلى تقديم توضيحات حول مشكلة ما بنية تطبيقها ميدانيا" فهذا النوع من البحوث الذي يقوم به الباحث يهدف لإيجاد حل معين لمشكلة أو مشكلات قائمة يعاني منها المجتمع أو التوصل إلى علاج لموقف معين يهم أفراده وجماعته، فالبحث العلمي التطبيقي يستهدف المعرفة العلمية في جانبها العملي الذيبدا بمشكلة عملية في نطاق الأوضاع القائمة التي تجابه الباحث ويحصر اهتمامه في البحث لعلاج تلك المشكلة، ويعتمد هذا النوع من البحوث على التجارب المخبرية والدراسات الميدانية للتأكد من تطبيق النتائج كحلول تسقط على مشكلات الواقع، ومن أمثلة البحث التطبيقي التي يمكن الإستعانة بها في البحث كالأبحاث التي تقوم بها الشرطة العلمية بغية الوصول إلى ملابسات ارتكاب الجريمة، والتوصل إلى هوية مرتكبها (الجاني)، وبالتالي وصوله إلى كشف الحقيقة كاملة، واستخلاص النتيجة دون تعميمها على حالات مشابهة لها إذ تبقى كل حالة لها ميزتها وظروفها الخاصة.

و يبقى البحث العلمي لايكتفي بما يتوصل إليه من حقائق علمية في صورة مبتكرات ومكتشفات علمية حديثة يتمخض عنها البحث العلمي المتطور أو نتائج وحلول للمشكل ومكتشفات علمية حديثة يتمخض عنها البحث العلمي المتطور أو نتائج وحلول للمشكلات المطروحة التي طرقها الباحث، بل يهدف أيضا إلى تسخير ذلك كله وتجسيده في وسائل وأدوات محسوسة وملموسة (التكنلوجويا)

يمكن الإستناد إليها والإستعانة بها في البحوث النظرية الأساسية بما تؤدي إليه من تقدم علمي منشود، يخدم الواقع العملي بتجلياته ومشاهده ومشكلاته.

وللبحوث التطبيقية أهمية كبيرة في حل المشكلات الميدانية، وتهدف إلى تطبيق نتائج البحث الأساسي النظري (الإكتشافات والإبتكارات العلمية والنظريات أو الحلول والنتائج النظرية) .

وتطويعها ميدانيا في مختلف المجالات ذات الصلة بالبحث أو المستهدفة به مثل : التربية والتعليم، الصناعة والزراعة والتجارة والإقتصاد، النقل ... وغيرها ليبدو التلائم والترابط بين البحوث في جانبها النظري والتطبيقي.

وللإشارة فإن البحث التطبيقي لا يمكنه الإستغناء عن البحث البحث النظري الأساسي الذي يمهد للبحث التطبيقي الذي يعد نتيجة العملية المرجوة من عمليات البحث العلمي.[17]

3-المنهجان الوصفي والتحليلي

ومنه فان المنهج الوصفي يؤدي إلى توضيح معالم وعناصر النص القانوني كما هو دون زيادة أو نقصان، فهو بمثابة المرآة التي تعكس الشئ كما هو دون نقص، ويحتاج القارئ أولا إلى أن يقدم له النص القانوني أو النظام القانوني في واقعه اللفظي ولذلك قد يحتاج الباحث إلى استخدام المنهج اللغوي أو الشرح اللغوي باستعمال المعاجم اللغوية وذلك لتفسير النص القانوني تفسيرا دقيقا(8) .

[17] باختصار إن البحوث العلمية البحتة هي التي تستهذف إما الكشف عن حقائق بغرض الوصول إلى نظرية جديدة أواختبار نظرية من لنظريات القائمة دون أن يكون لهذه الدراسة احتياجات تطبيقية أوعملية والبحوث العلمية التطبيقية هي التي تستهذف دراسة مشكلة عملية معينة ووضع الحلول المناسبة لها أو الإجابة على تساؤلات معينة تكون الإجابة عليها ذات دلالة عملية تطبيقة .

ومن هذا المنطلق فان المنهج الوصفي يزودنا بحقيقة النظام القانوني كما أراده المشرع ودون تدخل من الفقيه مؤيدا أو مخالفا ، ويحتاج القارئ القانوني كذلك إلى معرفة هذا النظام دون زيادة أو نقصان وذلك كي يستطيع التحليل والمقارنة على أسس واقعية وصادقة ، أما المنهج التحليلي فيعني تحليل نصوص القانون لمعرفة مزاياها وعيوبها فالمنهج الوصفي منهج محايد يقتصر دور الباحث في نطاقه على تصوير النظام القانوني تصويرا(فوتوغرافيا) في حين ذلك فيبقى المنهج التحليلي ، منهج يميل العقيدة الفلسفية والقانونية والسياسية للباحث القانوني ،فهو سيحلل ضمن معاييره ومفاهيمه التي تفترض أن تكون علمية وموضوعية [18] .

ولكن هذه الفرضية فلا يوجد باحث يزعم بأنه يجانب الموضوعية ويكره العلمية في تحليل البحث أما بالرجوع إلى التحليل فهو يضفي الصفة العلمية على عمل الباحث ولكن هذا التحليل لن يأخذ مداه المتكامل وجدواه الفعالة الا بعد ان يتضمن المقارنة بين الأنظمة القانونية المختلفة، وبعبارة أخرى الاستعانة بدون تحفظ أو حدود بالمنهج المقارن، فتحليل اي نظام قانوني وطني يوصلنا الى حقائق نظرية وعملية محدودة جدا، اما حينما تستعين بمنهج التحليل المقارن(النهج التحليلي المقارن)[19] فيمكن ان تجد مزايا في النظام القانوني الوطني ماكان بمقدورنا العثور عليها لولا اسلوب المنهج المقارن وقد كان الاسلوب التقليدي في

---

[18] .دليل منهجية إنجاز مذكرات الماستر لطلبة الحقوق في النظام الجديد (ل .م.د) ب.ط ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2014 ، 2015،ص 154

[19] موريس أنجرس ، المرجع السابق، ص 93 .

البحث المقارن يخصص الباب او الفصل الاول للنظام القانوني الاجنبي ويخصص الباب او الفصل الثاني للنظام القانوني الوطني ثم يمكن بعدئذ عقد المقارنة السريعة بينهما، وهو بحث غير فعال في الوقت الحاضر والامر يقتضي بالنسبة للمقارنة احترام القواعد الاتية:

1- لا يمكن عقد مقارنة بين الأنظمة القانونية دون استيعاب مجمل عناصر النظام القانوني الذي يتم المقارنة في نظامه وعلاقته ببقية العناصر الاخرى المحاورة [20].

2- تتم مقارنة الانظمة القانونية في سائر انحاء البحث العلمي او الرسالة العلمية ولا يجوز ايراد نص شاذ ضمن انظمة مقارنة ،فهو بمثابتة طائر يغرد في غير سربه كالمقارنة بين انظمة فرنسا وايطاليا ومصر وياتي الباحث بنص شاذ يخص نظام اسبانيا او تشيلي او تركيا مثلا .

3- المنهج المقارن يتضمن التشريع والفقه والقضاء وهذا مايسمى بالقانون المقارن ،فالمقارنة لا تتم فقط بين النصوص القانونية وانما تمتد لاراء الفقه واحكام القضاء في ظل الانظمة القانونية التي تتم المقارنة في نطاقها .

4 - من الضرورة الاتكون المقارنة محدودة بين قانونين او نظامين فحسب، وانما يتبين اتساع المقارنة مع مراعات المدارس القانونية لكل تشريع اجنبي بحيث يسمح بالاستفادة القصوى من المنهج المقارن[21].

---

[20] علي مراح، المرجع السابق،ص 129.

[21] بكاي ميلودي ، د.عمر بن شريك ، ود.سحوان عطاء الله ، أزعتر نور الدين ، دليل إعداد الرسائل والمذكرات لطلبة LMD ، الطبعة الأولى ، ب.ن ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، 2013 ، 2014، ص 195.

5- الأسلوب التقليدي في المقارنة يتضمن تخصيص مكان مستقل لكل نظام بحيث تتباعد الانظمة القانونية ويصعب المقارنة بينهما وفق هذا الوقع،اما الاسلوب العلمي الفعال السائد فيتضمن تخصيص جزئيات في كل بحث او فرع او مطلب او فقرة او مسالة بحيث نستطيع بسهولة عقد المقارنة بين الانظمة القانونية مقارنة جزئية اولا تنتهي بالحكم العام على مجمل الانظمة القانونية التي تتم القارنة في نظامها، وثمة مسائل لا تدخل ضمن المقارنة في متن الموضوع فيمكن ادراجها في الهامش لاهميتها او تركها اذا كانت ضعيفة الاهمية ينظر الباحث القانوني(10) .

ذ وتوجد اساليب منهجية اخرى للمقارنة منها،افراد باب او فصل مستقل لكل نظام قانوني ثم تخصيص باب او فصللعقد المقارنة بين هذه الانظمة القانونية، وهو اسلوب تقليدي ولا يسمح بالاستفادة القصوى من المقارنة العلمية ،اما الاسلوب الاخر فيمكن اتباعه في معظم البحوث القانونية ويتضمن سحب القرار الاداري ،مثلا ثم عرض النظام او الموضوع الثاني كان يكون الغاء القرار الاداري مثلا ويمكن عند ذكر كل جزئية من جزئيات النظام او الموضوع الثاني عقد المقارنة بين كل جزئية من جزئياتها معا فتكون في الحقيقة الامر قد عرضنا النظام والموضوع الأول كاملا وعند التطرق إلى النظام أو الموضوع الثاني عقد المقارنة وبمناسبة اية جزئية تضمن النظام او النظامين معا، وميزة هذا الأسلوب انه يتيح لنل عقد المقارنة الآتية ودون إن تنسى معالم أو عناصر النظام أو الموضوع الأول عند التطرق لتحليل النظام أو الموضوع الثاني(11) .

المطلب الثالث: تصنيف البحوث العلمية حسب النطاق

حيث تقسم البحوث حسب هذا المعيار إلى نوعين هما :

الفرع الأول: البحث التفسيري النقدي:

حيث يعتمد هذا النوع من البحوث العلمية على الكشف على الأسباب التي أدت إلى تشكيل فكرة معينة أو موضوع معين والنظر إلى هذه الفكرة أو هذا الموضوع نظرة نقدية للوصول إلى الحقيقة العلمية عن ذات الشئ، ويعتبر البحث التفسيري النقذي ذوقيمة علمية هامة للوصول إلى نتائج عند معالجة المشاكل التي تحتوي على قدر ضئيل من المعلومات والحقائق ويشترط فيه الشروط التالية :

- أن تعتمد المناقشة التفسيرية وتتركز حول الأفكار والمبادئ المعروفة والمسلم بها ، أو على الأقل أن تتلائم الدراسة والبحث وتتفق مع مجموعة الأفكار والنظريات المتعلقة بموضوع البحث
- يجب أن يؤدي البحث التفسيري إلى بعض النتائج والحلول أو أن يؤدي إلى الرأي الراجح في حل المشكلة المطروحة للدراسة .
- يجب أن تكون الحجج والمبررات والأسانيد ومناقشتها أثناء الدراسة التفسيرية والنقدية واضحة ومعقولة ومنطقية ومضبوطة

الفرع الثاني: البحث العلمي الإستطلاعي :

هذا النوع من البحوث تكون الحاجة إليه عندما تكون المشكلة أو الموضوع البحث جديد لم يسبق اكتشافه من قبل أو عندما تكون المعلومات والمعارف المتحصل عليها حول المشكلة أو الموضوع قليلة أو ضعيفة

فالبحث العلمي الاستطلاعي يهذف إلى تحديد مراحل البحث الأخرى التي تلي مرحلة الدراسة الاستطلاعية وذلك بإيجاد أفكار جديدة تساعد الباحث في فهم مشكلة أو موضوع البحث

المطلب الرابع: تصنيف البحوث العلمية حسب التخصص (حسب درجة العلم)

إذ تنقسم البحوث العلمية حسب درجة التخصص إلى ما يلي :

الفرع الأول: البحث التدريبي أو البحث الصفي

حيث هذا النوع من البحوث عبارة عن دراسة يقوم بها الطلبة خلال مشوارهم الدراسي في الجامعة تحث إشراف وتوجيهات أساتذتهم ، لغرض تدريبهم على كيفية إعداد البحوث العلمية .

أ/ البحث التخرج (مذكرة التخرج)

بحث التخرج هو عبارة عن بحث علمي يقوم به الطالب في السنة الأخيرة من دراسته الجامعية ويكون الهدف من نيل شهادة الليسانس والطالب غير ملزم بتقديم معلومات جديدة، بقدر ما هو ملزم باحترام خطوات إعداد البحث العلمي

ب/ بحث الماستر

هو بحث تخصصي أعلى درجة من بحث التخرج، غرضه إضافة الجديد من المعارف وتمكين الباحث من توسيع معارفه ومداركه بصورة أكثر، فهو اختبار لذكاء الباحث وموهبته واستعدادته لمواصلة البحث والتأليف تحضيرا لإعداد بحث الدكتوراه.

ج/ بحث الماجستير

و يتعلق بحث الماجستير بطلبة النظام الكلاسيكي ، وهو البحث الذي يعده طالب الدراسات العليا (ما بعد التدرج) من أجل الحصول على درجة الماجستير ، ودرجة الماجستير مرحلة دراسية عالية تلي مرحلة الليسانس، وهذه المرحلة تعد الطالب بعد ذلك الحصول على الدكتوراه .

د/ بحث لإعداد أطروحة الدكتوراه

و يتمثل البحث الذي يعده الباحث لنيل درجة الدكتوراه في إعداد أطروحة ذات قيمة علمية عليا فهو أعلى بحث تخصصي ، ويمثل قمة البحوث العلمية، فبحث الدكتوراه هو مرجع علمي يساهم في النهضة العلمية في المجتمع كل ضمن تخصصه، ويصح أن يكون بحث الدكتوراه موضوع جديد مبتكر أو موضوع سبق معالجته وذلك بالتعمق فيه أكثر وإضافة الجديد إليه .

هـــ/ المقالة :

هي بحث قصير، يتناول عرضا وجيزا لبعض المعلومات التي تخص موضوعا معيناو لا يلتزم صاحب المقال بإعطاء شيء جديد فيمكن أن تكون هناك دراسات سابقة عن هذا الموضوع

الفرع الثاني: أنواع البحث العلمي على أساس الوسائل

ونعني بالوسائل التكنيك المستخدم في إجراء البحث ، أو هي أدوات أوتقنيات البحر وهي مجموعة الإجراءات والخطوات التي يجب على البارز (Techniques de recherches) أن يقوم بها، والتي تساعده للوصول إلى الحقيقة أو هي: مجموع الأساليب والطرق التي يستعملها الباحث في جمع

المعلومات والبيانات اللازمة بالنسبة واختيار الأدوات والتقنيات المناسبة للبحث يتوقف على مدى مهارة الباحث من جهة وعلى الكمية تقنيات إعدد فإن البحث لا يفترض من الجماع الكيفي للكشف عن طبيعة الموضوع أو المشكلة من جهة أخرى[22] ، أو هي الميكانيزمات التي يعتمد عليها الباحث في سبيل الإلمام بموضوع بحثه، ودراسته دراسة وافية وكافية بحيث ينتهي إلى تسجيل مرتعا – النتائج والحلول المستهدفة ببحثه. واستنادا إلى هذه الوسائل والأدوات البحثية، فإن البحث العلمي ينقسم إلى ما يلي:

أولا – البحث الكمي:

هو البحث الذي يعتمد أساسا على استخدام الأساليب الكمية والإحصائية في معالجة الطر موضوع البحث ووصف نتائجهأو هو عملية جمع معطيات تكون قابلة للقياس أو تتوفر فيها ميزة القياس فيقوم الباحث بعد هذه المعطيات ووضعها في مجموعات كمية. إجراء الدراسة بأساليب رياضية، وتكون المعطيات أو المعلومات المطلوب الحصول عليها والا قابلة للقياس وتسمح بإجراء العمليات الحسابية، ومن أمثلة هذا النوع من البحوث مشكلة المردود الاقتصادي لحكومة ما رضا المأجورين عن العمل. ومدى قناعتهم بوضعيتهم المهنية[23].

[22] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 151

[23] فوقيه حسن رضوان، المرجع السابق، ص 189.

ثانيا البحث الكيفي (النوعي)

البحث الذي يعتمد أساسا على استخدام الأساليب الكيفية والنوعية في معالجة وضوع البحث ووصف النتائج والخلاصات التي انتهى إليها. وعلى خلاف البحث الكمي فإن البحث الكيفي عملية جمع معطيات غير قابلة للقياس أو لا تتوفر فيها ميزة القياس أو لا تعترض عادة قياسه، مثل:

الدراسات والأبحاث التي تهتم بدراسة حياة الأفراد أو جماعة من الجماعات، والدراسات التاريخية التي تعنى بحدث تاريخي أصيل، ولا يسمح البحث الكيفي بمستوى الدقة التي يسمح بها البحث الكمي. ولهذا فعادة ما يشار إليه كأسلوب للكشف عن مشكلة لا أكثر[24].

بالنسبة إلى البحث العلمي القانوني فإنه في الغالب الأعم لا يلجأ فيه الباحث إلى الأساليب الكمية والإحصائية خاصة، مقارنة بالأساليب الكيفية والنوعية، هذه الأخيرة التي لا يستخدمها الباحث في علوم القانون إلا قليلا، في حين نجد أن فروع العلوم الاجتماعية تعد مرتعا خصبا وميدانا ثريا لتداول مثل هذه الأساليب البحثية المنهجية الكمية والإحصائية. لكن هذا لا يعني وجود ما يمنعه من الإستفادة منها وتطبيقها في معالجة موضوعات ودراسة مشكلات تهم المجتمع وتتطلب معالجتها من خلال التوصل إلى أسبابها ودواعيها وتحليل آثارها وتداعياتها ونتائجها كميا وكيفيا، كما هو الحال بالنسبة إلى ارتفاع حوادث إرهاب الطرقات وما يحصده سنويا من أرواح بشرية تترجمها الأرقام والإحصائيات، أو جريمة اختطاف الأطفال القصر التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة بشكل مخيف

[24] علي مراح، المرجع السابق، ص 165.

استدعى دق ناقوس الخطر، وضرورة البحث والتنقيب والفحص العلميين، وهكذا في الجرائم الرقمية[25]

والإلكترونية التي تعرف منحى تصاعديا لافتا.... أيضا يمكن الإستفادة من الأساليب الكمية في العلوم القانونية من خلال دراسة مدى نجاعة التشريعات والقوانين وأثرها في الحد من تفشي الجرائم المستهدفة بالقانون المعدل والمتمم في حالة تعديله أو القانون الجديد إذا لم يكن قدر صدر قبل ذلك، أو ربما أن هذه القوانين جاءت في إطار الإصلاحات التي تعتزم تنفيذها الدوائر الرسمية المعنية. كذلك يمكن الاستفادة من الأساليب والخطوات الكيفية في العلوم القانونية من خلال معالجة التطور التاريخي للنظم القانونية والتشريعية واكتشاف طبيعة قوانينها الناظمة السائدة أنذاك. أيضا دراسة التطور التاريخي لبعض القوانين كالمراحل التاريخية التي انتهت باستقلالية القانون الإداري عن القانون المدني وأسباب ذلك وحيثياته ونتائجه وآثاره، كذلك دراسة الثقافات السائدة لدى شعوب العالم على مر التاريخ البشري الإنساني، ويُمكن التركيز هنا على ثقافاتها ذات الطابع التشريعي العرفي مثلا[26].

أنواع البحث العلمي على أساس المجال أو نطاق الدراسة

ليس المراد بالمجال هنا المجال العلمي الذي ينتمي إليه البحث علوم طبيعية علوم الهـــ اجتماعية وعلوم انسانية) وقد تقدم بيانه إنما المقصود به: نطاق المجال

[25] فوقيه حسن رضوان، المرجع السابقن ص 123.

[26] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 154.

أو الميدان الذي . واستنادا إلى هذا الأساس فإن البحث العلمي تجرى فيه الدراسة ويُدار فيه البحث، وعليه فإن البحث العلمي ينقسم إلى خمسة انواع

أولا – البحث المكتبي (الوثائقي أو الببليوغرافي):

ويعتبر مرحلة مفصلية من مراحل إعداد البحوث العلمية، كما سندرس لاحقا، وهو بحث يجري على وثائق بحيث يستمد معلوماته من وثائق كوثائق الأرشيف، تقارير، معطيات إحصائية، أوالوثائق الأخرى المستقاة من الدعائم التقليدية كالكتب وبطاقات تسجيلية، أو أن تكون مسجلة على الإعلام الآلي، والتي يمكن الحصول عليها في المكتبة أو عن طريق شبكة اتصال إلكترونية [27]

وهكذا فإن البحث المكتبي أو الوثائق هو نوع من البحوث التي يعتمد الباحث في جمع بياناتها وتبويبها وتحليلها على الرجوع إلى العديد من المصادر والوثائق والمراجع المتاحة وهو أيضا ما يقوم به الباحث في العلوم القانونية حيث يطلع على جملة الوثائق العلمية المختلفة ذات الصلة بالموضوع والمشكلات التي تستهدفها الأبحاث والدراسات القانونية.

ثانيا – البحث الميداني

الذي يقوم فيه الباحث بجمع البيانات الخاصة بها من الميدان الذي تجري فيه الدراسة كالشركات أو المؤسسات أو الجهات الحكومية أو الهيئات أو المحلات التجارية أو الأفراد أو الأسر والأحداث أو المسؤولين، بحيث تمثل البيانات الميدانية الركيزة الأساسية للبحث يتضمن البحث الميداني جمع المعلومات عن طريق الاتصال بالعناصر المعنية بالبحث يمكن ان باخذ هذا الاتصال بالعناصر

[27] بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 191.

المعدنية والسلالة مختلفة فقد يتم عن بعد: أي عن طرق علوم الاله أو المراسلة، كما قد يتم مباشرة مثل إجراء القاءات مع هؤلاء العناصر والقيام باستجوابهم، أو القيام بملاحظاتهم في حياتهم اليومية. وهكذا فإن البحث الميداني يقرب الباحثين من مجتمع البحث محل الدراسة [28]

ولا مانع أن يتضمن البحث القانوني شما ميدانيا يتطلب من الباحث النزول إلى الميدان والاحتكاك بالواقع ذي الصلة بموضوع البحث ومشكلاته، وتجميع البيانات ذات الصلة بذلك أيضا، مثلا: كأن يقوم بزيارة مراكز إعادة التربية والمؤسسات العقابية للإطلاع على وضعية نزلائها من الأحداث والمساجين ومدى تطبيق أحكام النصوص القانونية الناظمةلها، والإطلاع على مدى استجابة مسيريها ومدرائها ومستخدميها الإرادة الدولة التشريعية في إصلاح السجون والمؤسسات العقابية ومراكز رعاية الأحداث وإعادة تأهيلهم تربويا واجتماعيا حتى يكونوا أفرادا صالحين في المجتمع.[29]

ثالثا- البحث التجريبي:

يستند هذاا النوع من البحوث إلى منهج خاص يُعرف بالمنهج التجريبي : وهو البحث الذي يقوم على أساس الملاحظة والتجارب الدقيقة؛ حيث يقوم الباحث بجمع بيانات الظاهر محل البحث واختبار صحة فروضها واستخلاص نتائجها علل إجراء التجارب. وذلك لمن استخدم قوانين علمية عامة لتفسير وضبط وحل

[28] عايش محمود زيتون، الإتجاهات العالمية المعاصرة في مناهج العلوم وتدريسها، دار الشروق، بيروت لبنان، 2010، ص 81.

[29] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 245.

المشكلات والظواهر علميا . ينقسم البحث التجريبي إلى بحث تجريبي معملي وبحث تجريبي غير معملي (بيتي).

1- البحث التجريبي المعملي (المخبري)

هو ما أسماه موريس أنجرس: بحث في مخبر وقال عنه: إننا نتحدث عن بحث في مخبر عندما تكون العناصر المنتقاة لعملية البحث مدعوة للذهاب إلى مكان وحسب ما تقتضيه حاجيات البحث حيث يتم جمع المعطيات عن طريق الملاحظة أو التسجيل اليمعي البصري أو أجهزة القياس أو عن طريق اختبارات مختلفة[30].

إن هذا النوع من البحوث هو ما يمكن فيه التحكم في أكبر عدد من المتغيرات داخل معمل تحت سيطرة الباحث وهو ما لايتيسر تحقيقه إلا في حالة العلوم الطبيعية

-2- البحث التجريبي غير المعملي (البيني)

هو الذي لا يمكن فيه التحكم في جميع المتغيرات المؤثرة في الظاهرة موضع الدراسة، وإنما في عدد محدود منها، فضلا عن خروجها – من حيث التطبيق والإجراء – من حيز المعمل الضيق إلى حيز;البيئة; المتسع مما يؤدي إلى زيادة صعوبة التحكم في معظم المتغيرات وتعتبر هذه النوعية من البحوث التجريبية إحدى الوسائل الأساسية لجمع البيانات في البحوث الاجتماعية

[30] عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 149.

رابعا- البحث التتبعي (التطوري)

هو البحث الذي يقوم فيه الباحث بدراسة تتبعية لظاهرة ما على مدار فترة زمنية معينة أو خلال المراحل العمرية المختلفة، أو في دراسة مدى التغير في اتجاهات وسلوك مجموعة من المستهلكين الدائمين على مدار فترات زمنية معينة [31]

خامسا: بحث التماثل (المحاكاة)

هو البحث الذي يقوم فيه الباحث ببناء نموذج (Model) مشابه للواقع الفعلي ويشمل كافة المتغيرات المختلفة للموقف الذي يريد الباحث أن يقوم بدراسته مع اختصار العناصر التي قد تؤثر في الوصول إلى النتائج بسرعة ودقة كعنصر الزمن مثلا،ويقوم الباحث بدراسة أنماط السلوك والاتجاهات والأفكار السائدة وطرق العمل من خلال تطبيق هذاالنموذج على مجموعات مختلفة من الأفراد أو الجماعات خصيصا لذلك.

[31] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 173.

الفصل الثاني : مراحل إعداد البحث العلمي

إذ تخضع عملية إنجاز وإعداد البحث العلمي في مجال العلوم القانونية، مثل بقية الفروع الأخرى إلى طرق ومراحل دقيقة منطقي، يجب احترامها واتباعها بدقة حتى يتمكن الباحث من أعداد بحثه وإنجازه بصورة سليمة وناجحة وفعالة، سواء فيما يتعلق بالجانب الشكلي أو الموضوعي، وهذا متا يظهر في القراءة ومرحلة تقسيم الموضوع ، ومرحلة تخزين المعلومات[32] .

المطلب الأول: مرحلة اختيار الموضوع

الفرع الأول: اختيار عنوان البحث

عنوان البحث هو تجسيد الظاهرة أو بلورة مجال معين محدد يصلح أن يكون موضوعا للبحث.

تعتبر مرحلة اختيار الموضوع من الأمور الهامة، لذا على الباحث التريث لحسم المسألة بدقة وقناعة تامة، لكي لا يقع في مشكلة تغيير الموضوع، فضلا على ذلك فإن الاختيار ةالنهائي لموضوع البحث سيتوقف عليه نوعية الدراسة التي سيتبعها الباحث والمنهج المناسب لها

وفي هذه المرحلة على الباحث أن يستكشف العناصر الأساسية التي يتضمنها موضوعه المختار لاستجماع المعلومات المتاحة وإجراء مقارنات بين العناوين المختلفة المحتملة الإشكالية التي يدور حولها الموضوع[33]

---

[32] عايش محمود زيتون، المرجع السابق، ص 128.

[33] فوقيه رضوان، المرجع السابق، ص 134.

ولكي يكون موضوع البحث ملائما، وجب على الباحث مراعاة الأمور التالية :

- أن يكون واضحا ودالا
- الاختصار والجدة والابتكار (هذا يخص مذكرة الماجستير وأطروحة الدكتوراه فقط دون غيرها من البحوث الأكاديمية الأخرى) .
- أن يكون محددا

و ما تجدر إليه الإشارة أنه لا بد أن نشير إلى أن هناك عوامل موضوعية وأخرى ذاتية تتمثل الأولى في توفير المراجع والمصادر، أما الثانية فهي مرتبطة بشخصية الباحث كالرغبة النفسية الذاتية في اختيار موضوع ما بالتحديد ، ومدى توفر الاستعدادات والقدرات الذاتية المتمثلة على سبيل المثال في القدرات اللغوية، الصفات والأخلقيات التي يتطلب وجودها لدى الباحث العلمي، القدرات والكنات العقلية التي تجعل الباحث قادرا على التعمق في الفهم والتحليل والربط والمقارنة والاستنتاج.

الفرع الثاني: وضع خطة مبدئية:

أي تحديد إطار للعمل ومسار الخطوات المنهجية الممكن إتباعها، وهذا يتزامن مع جمع المصادر والمراجع التي تساهم في تكوين انطباع اول وتصور عام شامل للموضوع لدى الباحث مما يساعده على تحديد مسار البحث والخطوات الممكن إتباعها، وضبط المراجع التي لها علاقة بموضوع البحث وبذلك يمكن إبراز أهم الأفكار الرئيسية والثانوية للموضوع.

المطلب الثاني صياغة إشكالية البحث

الفرع الأول : في الصياغة

1/ تصاغ الإشكالية غالبا في شكل عبارة استفهامية، أي سؤال أو أكثر يطرحه الباحث عن الإشكالية التي يكون حلها جواب ذلك السؤال، ويمكن اقتصار على سؤال واحد عام ، كما يجوز طرح تساؤلات تفصيلية، تتفرع عن السؤال الرئيسي وترتبط به وتخدمه ولا تخرج عن اطاره[34].

2/ يمكن ايضا صياغة الإشكالية في شكل عبارة تقريرية، تعبر عن مشكلة البحث فإذا كانت الإشكالية تتعلق بمعرفة العلاقة بين متغيرين يقال في صياغتها مثلا تكمن مشكلة الدراسة في معرفة العلاقة بين كذا وكذا

3/ يجب صياغة الإشكالية بشكل واضح لا غموض فيه ولا تعقيد باستعمال عبارات واضحة ومفهومة تدل على المعنى المراد مباشرة، وتساعد القارئ على الفهم السليم ولا تحوجه لاي تأويل

4/ يجب مراعاة الدقة والتركي في صياغة الإشكالية، بعيدا عن العمومية والتشعب، وذلك باختيار العبارات بعناية واستخذام المصطلحات العلمية بدقة ليسهل تصور أبعاد الإشكالية وحدودها.

ثانيا: مرحلة جمع الوثائق العلمية

[34] الإشكالية في البحث العلمي عموما ومنها البحث القانوني أو الإشكالية البحثية، فن وعلم طرح المشكلات، علي مراح المرجع السابق، ص 80

الفرع الثاني: مرحلة جمع الوثائق العلمية

حيث يلجأ الباحث إلى عملية البحث عن الوثائق العلمية الازمة للبحث العلمي وبما يتناسب مع احتياجات عنوان البحث ومشكلته [35].

1/ الوثيقة العلمية

هي جمع المصادر والمراجع التي تتضمن المواد والمعلومات والبيانات والتي تشكل في مجموعها الانتاج الفكري الازم للبحث العلمي وما يجسده في الواقع، وتسمى هذه العملية بعملية التوثيق أو البيبلوغرافيا وتعتبر من أهم العمليات الازمة بأي بحث وذلك بنقل المعلومات والأفكار من المصادر والمراجع إلى متن البحث، وبالتالي فإن الوثيقة العلمية متعددة الأشكال والأنواع.

2/ أنواع الوثائق العلمية

إذ توجد عدة معايير وأسس يتم على أساسها ترتيب المعلومات المجمعة وتصنيف الوثائق العلمية مثل المعيار الزمني ومعيار الأصالة والقيمة العلمية، ومن حيث درجة اهميتها للموضوع القانوني يمكن التمييز بين الوثائق العلمية الأولية والأصلية والوثائق الغير الأصلية

أ/ الوثائق الأولية والأصلية

و تعرف هذه الوثائق بالمباشرة (المصادر)،هي تلك الوثائق الأساسية المباشرة التي كتبت حول موضوع ما ولم يتدخل وسيط بين الحدث والقارئ تفسيرا أو تحليلا وتعليلا أي ما كانت في صورتها الأولية وتتمثل فيما يلي:

[35] أيضا في سبيل حصر أكبر قدر ممكن من المصادر والمراجع ينصح الباحث بالحرص على الإتصال بذوي الإختصاص والخبرة في مجال موضوعه وطلب نصيحتهم والإسترشاد بتوجيهاتهم، وأيضا مراجعة أستاذه المشرف والمؤطر.

- المواثيق أوالمصادر القانونية العامة والخاصة الوطنية والدولية
- محاضر ومقررات وتوصيات المؤسسات العامة الأساسية والدستورية
- التشريعات الأساسية والقوانين والنصوص التنظيمية المختلفة
- الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والمصادق عليها رسميا
- الاحصائيات الرسمية المعتمدة [36]
- تصريحات القادة السياسية والديبلوماسية
- الشهادات والمراسلات المعتمدة رسميا
- الأحكام والمبادئ والاجتهادات القضائية الرسمية
- نتائج وتقارير التحقيقات السنوية
- الشهادات الشفوية لمن عاصر الحدث وشاهده أو اشترك في صناع الحدث

ب/ الوثائق الثانوية (غير الأصلية)

و تعرف هذه الوثائق بغير المباشرة (المراجع) وهي تلك المؤلفات والبحوث التي قام بتأليفها طرف ثانوي حيث حلل وعلل وقدم تفسيرات وتحليلات معينة أي تعتمد على وثائق رسمية ومباشرة أو مصادر وسيطة في نقل الحقائق أو جمع المعلومات عن موضوع محل البحث، ومن أمثلة هذه المراجع في ميدان العلوم القانونية،

[36] عبد المنعم نعيمي ، المرجع السابقن ص 135.

- الكتب القانونية قي الاختصاص قانون عام أو قانون خاص والتي تحتوي على المعلومات والنظريات الفقهية والتشريعية مثل كتاب القانون المدني ، عبدالرزاق السنهوري
- المجلات القانونية المتخصصة والتي تصدرها كلية الحقوق ومراكزالبحث القانوني والجمعيات القانونية مثل دراسات وبحوث ومقالات قانونية، ودوريات ومطبوعات وتعليقات على أحكام قضائية، تحليل نصوص قانونية، الرسائل الجامعية ماجستير وكتوراه، والقواميس التي تتعلق بالعلوم القانونية والمعاجم اللغوية

ما تجر إليه الإشارة إلى وجوب التفرقة بين مصادر والمراجع فالمصدر أقدم ما يحتوي من مادة عن موضوع ما وهي ذات قيمة علمية وجب الاعتماد عليها فكلما زاد استخذام المصادر الاصلية كلما زادت قيمتها العلمية وخاصة كون هذه الحقائق لم يصل إليها أحد، أما المراجع هو ما أخذ من مادة أصلية من مراجع معتمدة وعليه يطلب من الباحث دوما العودة إلى المصادر

أن البحث الثري هو ذلك البحث الذي يتميزبالتنوع في استعمال المصادر والمراجع معا.

ج/ نظام جمع المادة العلمية وتدوين المعلومات

ينبغي على الباحث أن يضع قائمة للمراجع ذات الصلة بموضوع البحث، لكنها غير نهائية طالما ان عملية البحث ستكشف له عن مراجع جديدة، كما ان هذه القائمة لا تعني وجود هذه هذه المراجع تحث يد الباحث باستمرا، ولهذا لا بد من اقتناء اهم المراجع بشرائها أو تصويرها، ولكن تبقى المكتبة

ضرورية في كل الأحوال ولاتعوض حتى بالإنترنيت للحصول على المادة العلمية التي ستوظف في كتابة البحث[37].

د/ طرق تدوين المعلومات

توجد طريقتان، أولهما طريقة البطاقات والأخرى طريقة الملف المقسم

الأولى : طريقة البطاقات

تتطلب هذه الطريقة أن يعد الباحث عددا من البطاقات من الورق المقوى ذات مقاس موحد، ويمكن أن يكون 10 14 x سم، تشترى جاهزة، ويفضل بعض الباحثين اتخاذها مختلفة ألوانها، بحيث [38]

يجعل لونا خاصا بكل قسم أو باب من البحث. وبالنسبة لبحوث المرحلة الجامعية يمكن للطالب أن يصنع البطاقات بنفسه وذلك بإتخاذها من أصناف الأوراق العادية (الفولسكاب) ، وتوضع البطاقات في علبة مناسبة لحجمها. ويدون على البطاقة: إسم المؤلف، وعنوان الكتاب في أعلاه وفي حاشيتها اليمنى يدون رقم الصفحة وجزء الكتاب، ثم تسجل المعلومات التي أخذت من ذلك الكتاب في باقي الصفحة، بحيث يسجل رقم الصفحة كلما تم الإنتقال إلى صفحة من صفحات المرجع. وتستعمل البطاقة بحيث يكتب على عرضها، وعلى وجه واحد منها فإذا لم تتسبع صفحة واحدة للمعلومات الماخوذة من مرجع واحد خصصت بطاقة

37

38 علي مراح، المرجع السابق، ص 45.

جديدة تسجل عليها نفس البيانات إسم وعنوان الكتاب) مع عبارة تابع (2) ... إلخ، أو ترقم البطاقات في الزاوية اليسرى العليا منها، 1، 2، 3

إلا أنه لا بد من بطاقة مستقلة لكل مرجع ولكل موضوع من موضوعات الخطة، أي أن الباحث سيستعمل بطاقتين (على الأقل)

النفس المرجع إذا أراد تدوين معلومات تتعلق بموضوعين أوردهما نفس المرجع، وسيستعمل بطاقتين أيضا إذا أورد مرجعان نفس المعلومة. وإضافة إلى البيانات التي يجب أن تحملها كل بطاقة يفضل تسجيل رأس عنوان موضوعها (كلمة الافتتاح) في أعلى البطاقة، وقد تكون تلك العبارة دالة على أحد أبواب أو فصول البحث.

الثانية: طريقة الملف المقسم

وهو عبارة عن ملف من الورق المقوى أو البلاستيك يثبت الأوراق المثقوبة بحلقات معدنية، بحيث يمكن إعادة تركيب الأوراق التي يحملها، ويجب تنظيم الورقات داخل الملف حسب أقسام البحث ويمكن تمييز الأوراق المخصصة لكل قسم بلونها، أو بوضع ورقة سميكة ذات لسان بارز بين كل قسم وأخر.

وينطبق على هذه الطريقة ما سبق قوله بالنسبة للبطاقات من حيث البيانات التي يجب أن تحملها كل ورقة، واستقلال كل ورقة بموضوع وبمرجع واحد والكتابة على وجه الورقة دون ظهرها، وغير ذلك. ويتميز نظام البطاقات بسهولة إعادة

ترتيب البطاقات وإضافة الجديد منها وتحملها لكثرة الاستعمال، إلا أن أوراق الملف أقل عرضة للاختلاط والضياع وأقل كلفة.

ثانيا : محتوى التدوين

بعد أن يسجل على البطاقة أو الورقة إسم المؤلف وعنوان المرجع أو المصدر، ورأس الموضوع، يبقى تحديد كيفية أخذ المعلومات وتسجيلها بعد القراءة.

هل على الباحث أن ينقل حرفيا كل الفقرات المتعلقة موضوعه؟ أم يكتفي بتلخيص لها؟ أم عليه أن يصورها بواسطة الناسخة اختصارا للوقت، وكيف يدون الملاحظات مما قرأه؟ وما العمل بالنسبة للنص الأجنبي؟.

الواقع أن الباحث قد يلخص ما يقرأه وقد يكون ملزما بنقله حرفيا أو بتصويره حسب الحالات.

1 – النقل الحرفي :

الأصل أن النصوص التشريعية والقضائية وما في حكمهما هي وحدها التي يجب نقلها حرفيا غير ملخصة وبأمانة تامة مع الاحتفاظ كة بشكل الأصل من حيث علامات الترقيم والمصطلحات المستخدمة

ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أن ينقل الباحث حرفيا كل نص تشريعي أو قضائي، بل يكتفي بنقل النص ذي العلاقة المباشرة ببحثه، ويكفي نقل المادة أو المواد بل الفقرة الواحدة أو الفقرات من المادة الواحدة، إذا كانت هي وحدها المتعلقة

بالموضوع، مع إمكانية الإشارة باختصار إلى فحوى المواد أو الفقرات الأخرى إذا رأى ذلك ضروريا.

أما الأحكام القضائية فإنّ الأهمية الجوهرية هي الحكم أسباب الحكم، أما غير ذلك من وقائع وديباجة ومنطوق فيمكن الإشارة إليه تلخيصا، مع ضرورة إثبات اسم المحكمة ونوعها وتاريخ الحكم في أعلى بطاقة أو ورقة التدوين

وتعد كالنصوص التشريعية والقضائية، بالنسبة للنقل الحرفي، والقوانين واللوائح وأحكام القضاء الأجنبية والاتفاقيات والأحكام الدولية، ومشروعات القوانين والآراء الفردية في القضاء الدولي (وفي القضاء الأجنبي الذي يورد مثل هذه الآراء).

وتنقل حرفيا عند الحاجة النصوص الفقهية أو الوضعية التي تبدو بالغة الأهمية بالنسبة للبحث وكقاعدة عامة ينقل حرفيا كل ما يترجح لدى الباحث أنه سيورده اقتباسا بنصه في صلب بحثه أو في هوامشه.و تنقل حرفيا ومن باب الاحتياط – النصوص التي لا يستطيع الباحث في البداية تقدير مدى أهميتها.

II – التلخيص:

القاعدة البسيطة أن ما لا ينقل حرفيا يلخص إجمالاً، يعني ذلك أن القاعدة العامة في تدوين المعلومات هي التلخيص إلا ما استثنى أعلاه، وللتلخيص ميزات عدة تجعله أفضل من النقل الحرفي.

أ – يتطلب التلخيص فهما، والفهم يستدعي قراءة متأنية فاحصة، وهذا في حد ذاته كسب للوقت، بينما النقل الحرفي إضافة إلى إضاعة للوقت، يجعل الباحث أسير ميكانيكية النسخ الحرفي حفاظا على الأصل.

ب – في التلخيص جانب شخصي للباحث، فبالإضافة إلى اضطراره إلى تسجيل ليس أصل النص بل ملخص ما فهمه منه، فباستطاعته أن يضع النقاط التي لخصها في نسق تحليلي يبرز لا شعوريا تقييمه للنص.

ج كتابة التلخيص بأسلوب الباحث أسهل في إدماجه في مجمل البحث النهائي، مع الإشارة طبعا إلى المصدر في الهوامش.

11 – النسخ الآلي :

مما لا شك فيه أن النسخ الآلي قد أخذ يلعب دورا هاما التي تبدو بالنسبة للبحث ويكاد يؤمن أغلبية الباحثين أنه عامل هام لاختصار الوقت والجهد.

وبالرغم من أنه يصعب على أغلب الباحثين مقاومة الإغراءات روفي أحيان كثيرة الضرورات (الداعية إلى إستعمال التصوير الآلي، فإنه لا يخلو من مساوئ.

والنسخ الآلي يستعمل كبديل إما للنقل الحرفي اليدوي، أو كبديل للتخليص وهو أقل منهما قيمة فإذا كان التلخيص يتطلب قراءة وفهم واستعادة للنص الأصلي والنقل الحرفي اليدوي يتطلب قراءة في ذلك النص وفهمه أحيانا فإن التصوير الآلي لا يستدعي حتى قراءة النص كله. وعليه فإن النسخ الآلي لا يعد حتى في منزلة

التلخيص والنقل الحرفي، بل هو قد يبتعد حتى كونه داخل في "جمع المعلومات ويقترب من عملية شراء الكتاب فهو على الأقل شراء جزئي للكتب والمراجع).

وبناء على ما سبق فإن التصوير الآلي ليس موفرا للوقت ولا للجهد وهو ليس موفرا للمال على الإطلاق. ومع ذلك فهو مبرر في بعض الحالات مثلا:

أ – عدم توفر المراجع في المكتبات التي يتردد عليها الباحث، فيمكن أن يقوم بنفسه أو يكلف أحدا غيره عند الضرورة بتصوير أجزاء من

كتاب أو مقال أو نص يرى ضرورته لبحثه.

ب – عدم توفر الوقت الكافي للباحث للمداومة في المكتبات أو ضيق مواقيت الدوريات والموسوعات.

ج – بالنسبة للنصوص التي يتعين نقلها حرفيا (كالتشريعات وأحكام القضاء) إذا كانت طويلة.

د – النصوص الأجنبية إذا كان لا يجيد لغاتها إجادة تامة مما يضطره إلى ترجمة بعض العبارات على النص الأجنبي نفسه....

وفي جميع هذه الأحوال لا بد من أن تحمل الصفحات كل المعلومات المتعلقة بالمرجع وعلى الأخص إسم المؤلف والعنوان أو عنوان المقال واسم الدورية إذا كان الأمر متعلقا بمقاله في دورية (ورقم الصفحة إذا كانت لا تظهر في الصفحة المصورة ويستحسن كتابة هذه البيانات في الطرف الأعلى للورقة).على أنه لا بد

من التنبيه إلى خطورة الاندفاع – وخاصة في المراحل الأولى للبحث – إلى الإكثار من التصوير الآلي إذ سيجد الباحث نفسه غارقا بين عدد لا يحصى من الصفحات المصورة التي يصعب ترتيبها وإن رتبت فهي ذات قيمة مشكوك فيها.

ثالثا : التدوين بالنسبة للمراجع الأجنبية

أ – إذا كان النص الأجنبي من النوع الذي يستدعي نقلا حرفيا (نـــص تشريعي أو قضائي أو للإستشهاد به فعلى الباحث أن يبادر بنقله بلغته الأصلية مع ترجمة كاملة ودقيقة وأمينة له، وفي هذه الحالة سيورد النص العربي المترجم في متن البحث بين علامتي تنصيص ويورد الأصل الأجنبي في الهامش، وفي كل الأحوال عليه مراعاة ما سبق قوله بما يتعلق بنقل النصوص حرفيا.

ب – أما إذا كان من النوع الثاني أي الذي تدون نقاطه الأساسية ملخصة، فيحسن بالباحث بدراسة النص المترجم وتلخيصه.

ولا تترجم العبارات الفنية والمصطلحات الدقيقة الدالة على مؤسسات قانونية أجنبية عندما يرى الباحث أن ترجمتها العربية الحرفية سات كما تعجز عن أداء معناها مثل البرلمان common Law, parlement

نوان أو والسوفيت، والكونغرس، وغيرها .... كما ينصح الباحث بأن يترك بنفس لغتها الأصلية التي يعجز عن فهمها بوضوح أو يفهمها ولكنه يعجز عن استحضار المقابل العربي الدقيق لها. وعلى كل حال فيجب اجتناب الترجمة المتسرعة المرتجلة التي يهدف ظاهرها إلى كسب الوقت مع ضرورة الاستعانة بالمعاجم

المترجمة المتخصصة عند ترجمة المصطلحات القانونية واستعمال العادية منها لترجمة الألفاظ من غير المصطلحات. إن عدم بداية الكتابة في هذه المرحلة والاكتفاء بتدوين

رابعا : الملاحظات الشخصية

المعلومات من المراجع، لا يحول دون أن تخطر على الباحث ملاحظات خاصة لا تتعلق فقط بتقييم ما يقرأه، أو ما يلخصه، بل تتصل بجميع ما يثيره البحث. وحتى بعد بداية مرحلة الكتابة كثيرا ما تخطر للباحث خواطر وأفكار ليست ذات علاقة بما هو منكب عليه.

وهذه الأفكار وتلك الملاحظات قد تنسى عند الحاجة إليها وذا ولا يجب الاعتماد على الذاكرة لاستدعائها وقت الحاجة إليها، وعلى الله الباحث أن يخصص نوعا من البطاقات الخاصة في حجم بطاقات التدوين، ولكن متميزة عن هذه الأخيرة، لتدوين الأفكار والملاحظات الشخصية.ويمكن للباحث أن يجعل لهذا النوع من البطاقات عنوانا واحد مثل "أفكار شخصية أو ملاحظات يسجله في أعلى كل بطاقة. ولسهولة الرجوع إليها يجب اعتماد نظام معين ييسر استعمال بطاقات الأفكار، ويمكن إتباع إحدى الطريقتين:

الطريقة الأولى: إما ترتيب الأفكار والملاحظات وفقا للخطة، حيث

يسجل في أعلى كل البطاقات إضافة إلى العنوان الرئيسي "أفكار أو ملاحظات شخصية " تحت الباب أو الفصل المتعلقة به، أو عنوان ذلك الفصل أو الباب.

الطريقة الثانية: أن يجعل لتلك الأفكار والملاحظات عناوين محددة معبرة عن محتواها، وترتيب البطاقات بعد ذلك ألفبائيا حسب تلك العناوين.

ج/ مصادر أخرى عملية لجمع المعلومات

1/ الملاحظة :

و تستخذم لجمع المعلومات عن معرفة توجيهات الرأي العام وموقف الرأي العام وموقف الجمهور ورد فعله إزاء قرار سياسي، فالملاحظة المباشرة يمكن دراسة عملية اتخاذ القرارات السياسية دراسة عميقة، كما يمكن ملاحظة مثلا الحملة الانتخابية او الحكم على مدى ديمقراطية نظام سياسي من خلال النصوص الدستورية والقانونية.

و لكي تكون الملاحظة وسيلة فعالة لجمع المعلومات، لا بد أن تتوفر شروط أهمها

- الحصول على معلومات واضحة مسبقا وقبل القيام بالملاحظة
- أهذاف القائم بالملاحظة محددة
- اليقظة والاستعدد الكامل لإستكمال المعلومات الناقصة
- الاسئلة مصنفة ومرتبة جيدا
- الملاحظة تستعمل في أغلب الاحيان سواء مع الاستبيان أو المقابلة لأنها أسلوبا مكملا لهما

- و من مزايا الملاحظة في جمع المعلومات ، التفحص مباشرة لظاهرة التي يدرسها الباحث
- تسمح بتسجيل السلوك مع حدوثه في ذات الوقت
- تساعد في التعرف على معلومات جديدة لم يفكر فيها الباحث من قبل
- أما عيوب الملاحظة فتمثل في خضوعها للتقلبات الشخصية والعوامل الطارئة، كما أنها محدودة بالوقت الذي تحدث فيه الاشياء، أيضا هناك لا تسمح بإجراء أية ملاحظات عليها
- **2/المقابلة**
- عبارة عن محادثة أو حوار بين الباحث والمبحوث بهذف الحصول على معلومات متمثلة بموضوع معين، وهي بذلك تساهم في معرفة المشكلات العملية التي تثيرها النصوص القانونية
- تنقل القاعدة القانونية من جانب نظري الثابت إلى الواقع الاجتماعي المتحرك
- كما أنها تزودنا بمعلومات مكملة لجمع البيانات التوثيقية وبذلك الباحث مطمئن لأنه حصل على المعلومات بنفسه وبطريقة مباشرة
- كما أن نسبة الإجابة عن الأسئلة مرتفعة
- تعطي معلومات أضافية أثناء الحوار مع المبحوث
- تتيح معلومات لإضافية أثناء الحوار مع البحوث
- تتيح للباحث شرح الأ**سئلة**
- دراسة هذه المسألة تتطلب الوقوف على أراء **الفقهاء** والقضاة والمحامين والإدارين وأراء الجمهور والموظفين بالمؤسسات، أيضا مقابلة النخبة اسياسية

والعسكرية التي مارست مهامإدارية تفيدنا في جمع المعلومات وبيانات لها أهمية كبيرة لموضوع البحث

- لكن يعاب على المقابلة بأنها: مكلفة في المال والوقت، والإنسان الذي يجري المقابلات لا بد أن يكون مدعوما من مؤسسة يستند عليها
- تضخيم الأحداث وإمكانية تأثير الباحث في المعلومات المجموعة ودقتها
- تتأثر المقابلة بالظروف المحيطة أثناء إجرائها
- امتناع المبحوث عن الاجابة عن بعض الأسئلة
- **3/ الاستبانة**
- استبيان أداة مهمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين ويقدم الاستبيان في شكل مجموعة من الأسئلة المحددة المعدة سابقا إلى عينة من الأفراد بهذف التعرف على حقائق معينة، وتمتاز هذه الطريقة بكونها: تساعد على جمع المعلومات جديدة ومستمدة مباشرة من المصدر
- تتطلب كفاءة أقل من المقابلة
- يمكن استجواب عدد كبير من الناس
- تتيح للمستجوب وقتا للتفكير والإجابة
- جمعها وتوزيعها سهل
- و يتطلب الاستبيان شروط أهمها
- اختيار الأفراد الذين ستجري معهم الاستبيان
- وضع عدد كافي من الاختيارات بالنسبة لكل سؤال
- وجودخلاصة موجة وموضحة لاهذاف الاستبيان

- أن تكون الأسئلة موضوعية ومرتبة من البسيط إلى المعقد
- أن يكون قصيرا حتى لا يأخذ وقتا طويلا في الإجابة
- لكن يعاب على هذا النوع من جمع المعلومات
- تحيز الباحث وطرح أسئلة محرجة
- تحفظ الانسان الذي يجيب على الأسئلة
- الشعور بتفاهة السؤال
- تخوف الافراد من الإجابة بدون موافقة رؤسائهم في العمل
- الشك في امكانية تحويل المعلوماتى إلى جهات أخرى لتستغلها
- كل هذه العيوب تقلل من قيمة الاستبيان إذا لم يعرف الباحث كيف يتخلص منها وينال ثقة المجيب.
- تستخذم الدراسات القانونية الاستمارة الاستبيانية في العديد من الموضوعات كالاستفتاء الدستوري لمعرفة مستوى الثقافة القانونية حتى يتم تشريع قانون جديد أو تعديل قانون إذا لم يعد يساير المستجدات.
- **4/ أماكن وجود الوثائق**

توجد هذه الوثائق القانونية في المكتبات العامة والمتخصصة أي أن الباحث ملم بمراجعة المكتبات العامة والخاصة، إضافة إلى المكتبات الجامعية المتخصصة التابعة لكلية الحقوق والجمعيات القانونية والدائر الحكومية الوطنية والدولية مثل مكتبة وزارة العدل والداخلية والبرلمان في الجرائد الرسمية الوطنية والمواقع الإلكترونية.

أولا: مناهج البحث القانوني

إذا أردنا التمييز بين الدراسة والبحث بشكل عام وبحث الدكتوراه والكتاب فيمكن القول أن الدراسة هي تشخيص وفحص ظواهر موجودة بينما البحث يعني تقصي حقائق وراء أكوام من المبادئ والأحكام والقواعد والأفكار أما الكتاب فهو مطول عكس البحث أو الرسالة فهي تعتمد على عدة فرضيات ولكل منها كتابة خاصة به، وذلك وفق مناهج يتخذها الباحث في التحرير.

ثانيا: تعريف البحث القانوني

البحث القانوني سلسلة عمليات مترابطة لدراية نظم وأفكار قانونية بغية تحديد الحقائق القانونية والوصول إلى نظم قانونية أكثر اكتمالا وفعالية وذلك بعد تشخيص شوائبها ومطالبها والسعي لتطوير مزاياها وعناصر القوة فيها ويجري كل ذلك وفق أحد المناهج العلمية المعترف بها مع إن توافر مصادر علمية ترشد إلى كيفية إعداد البحوث العلمية طبيعية كانت أو اجتماعية وعليه لابد استقصاء من نواحي ثلاث

1/ المشرع: ويلاحظ مدى دقة تنظيمه لهذه المسألة موضوع البحث كأن يكون أغفل من تنظيمها أو ثمة خلل أو قصور في التنظيم التشريعي لهذه المسألة فيتوجب على الباحث القانوني أن ينبه المشرع ويطلب الإسراع في تنظيمها لسد هذا الفراغ أو النقص لذلك يتعين عليه تحديد السياسة التشريعية في مضمار هذه المسألة.

2/ الفقه وتعرض آراءه من حيث

أ- الآراء التي اتفقت مع وجهة نظر المشرع الوطني والآراء التي اختلفت معه

ب- موقف الفقه من سهو المشرع عن تنظيم مسألة ما وهل أعد بدائل ستثير بها المشرع

3/ القضاء وتتجلى أحكامه من حيث:

أ- مطابقاتها حرفيا لما ورد من نصوص القانون

ب- محاولتها تطوير القانون عن طريق التوسع والتفسير

ج- موقعه عند سهو المشرع عن تنظيم مسألة ما مدى العودة لمبادئ العدالة والإنصاف أو المبادئ العامة للقانون في مثل هذه الحالة أو بعبارة أخرى تحديد السياسة القضائية في المسألة مناط البحث.

ثالثا: مناهج البحث القانوني

و هي أهم نقطة في البحث القانوني، فتقدم البحث العلمي وأهميته يظهر في المنهج المتبع وإن كان موجودا أو ليس ذلك، وقبل تبيان وظيفة المنهج في البحث العلمي بشكل عام والبحث القانوني على وجه الخصوص فمن الأهمية بمكان بيان الفرق من مناهج البحث القانوني والمناهج القانونية فالأولى عبارة عن طرائق التي بها نصل إلى الحقيقة أو الحقائق القانونية، وإما المتمثلة في المناهج القانونية فهي فلمغاث الحضارات والنظم القانونية في العالم كالمنهج الأنجلوسكسوني والمنهج اللاتيني، والمنهج الإسلامي والمنهج الماركسي، وبعبارة أخرى فإن مناهج البحث

القانوني تحدد طرائق التحليل والوصف والاستنتاج والمقارنة، أما المناهج القانونية في التشريعات المطبقة فعلا والأسس التي تقوم عليها .

و على نحو أصغر يمكن التمييز بين مناهج دراسة القانون نحو المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن وبين مناهج دراسة الجريمة، نحو المنهج العلمي والمنهج الاجتماعي والمنهج الديني والأخلاقي.

رابعا: المنهجان النظري والعلمي

يعني المنهج النظري أو الأكاديمي أو المكتبي،منهجا سرديا أو وصفيا أو استطلاعيا ،كما يعني منهجا تحليلا مقارنا، وهذا المنهج هو الغالب في البحوث القانونية، وتمكن أهميته في النواحي العلمية والفقهية أكثر مما تعنى بالنواحي التطبيقية، وسنتطرق إلى هذا المنهج بتفصيل أوسع في الفقرة التالية التي تخص منهجا آخر. (7)

أما بخصوص المنهج الواقعي أو التجريبي أو التطبيقي أو العلمي فيعني المنهج الميداني أي ما هو مطبق فعلا أو ما هو موجود فعلا في الحياة القانونية السائدة، ويقتضي هذا المنهج الاطلاع على الخبرات والشهادات الواقعية والممارسات الدقيقة والخاطئة على حد سواء،وتحصيل حاصل،إن أفضل البحوث، متى جمعت بين المنهجين النظري والتطبيقي أو العلمي،فالباحث بحتا نظريا يستوفي التقاليد الجامعية في البحث العلمي،أما من يقرن النظرية بالتطبيق فهو يلاحظ النصوص القانونية وهي في حالة تطبيق من قبل القضاء وتنفيذ من قبل السلطة التنفيذية وذلك لغرض تعديل ما يجب تعديله واستحداث ما يجب استحداثه.

ويستخدم الباحث في المنهج التطبيقي أو العلمي أسلوب المنهج الميداني، وهو منهج يعطيك فكرة عن تشخيص الظاهرة ولا يعطيك العلاقة بين الظواهر فقد يستخدم هذا المنهج عند دراسة ظواهر مثلا ظاهرة تعاطي المخدرات أو السكر أو الرشوة أو الطلاق.

المبحث الثاني : المناهج العقلية

حيث من دراسة المناهج على أنواعها أن تلك التي تبنى على أساس العمليات العقلية التأملية هي المناهج التي يسير فيها العقل في نطاق أصول وقواعد منظمة ومرئية ومقصودة من أجل اكتشاف ما يمكن من الحقيقة أو الحصول على المعرفة وتعتبر هذه المناهج التقليدية التي سنستعرضها فيما يلي مناهج مشتركة في كل أنواع العلوم تقريبا ومن جملتها العلوم الإنسانية التي منها علم القانون.

المطلب الأول: المنهج الإستقرائي

و يسمى هذا المنهج بالمنهج التأصيلي، ويعني هذا الأسلوب باستقراء الأجزاء ليستدل منها على حقائق تعمم على الكل باعتبار أن ما يسري على الجزء يسري على الكل، فجوهر المنهج الإستقرائي هو الإنتقال من الجزيئات إلى الكليات أو من الخاص إلى العام.

حيث يقوم الباحث الإستقرائي بعملية ملاحظة الجزيئات والحقائق والمعلومات الفردية، التي تساعد في تكوين إطار لنظرية يمكن تعميمها فيما بعد، وقد أخذ " سقراط" بهذا الأسلوب، وتعرف على نوعين منه: الإستقراء التام والإستقراء الحدسي، لكن عملية الإستقراء أخذت معنى أكثر دقة وتحديدا عند هيوم David Hume الذي لخصها بأنها« قضايا جزئية تؤدي إلى وقائع أو ظواهر،

وتعتبر مقدمة إلى قضية عامة، ويمكن اعتبارها نتيجة تشير إلى ما سوف يحدث»[39] .

و يتفق الباحثون على أن البحث الإستقرائي عادة ما ينتهي بمجموعة من الفرضيات، التي تستطيع تفسير تلك الملاحظات والتجارب، ثم تحقيق هذه الفرضيات بعد اختبارها، والبحوث الإستقرائية تساهم في التوصل إلى الإجابات عن الأسئلة التقليدية المعروفة، من، ماذا، متى، كيف، أين ولماذا ، فمثلا يقوم الباحث بدراسة المسائل القانونية الجزئية أو الفرعية المتشابهة دراسة معمقة وذلك بغرض الكشف عن القاسم المشترك بينهما، ومن خلال الربط بين العلة والمعلول، أو بين السبب والمسبب، ثم يخلص من ذلك إلى وضع قاعدة عامة تحكم هذه المسائل.

وقد طبق المنهج التجريبي الإستقرائي في دراسة العديد من الظواهر الإجتماعية والقانونية والإدارية وغيرها، مع بداية القرن الثامن عشر، مثل الأبحاث والدراسات المتعلقة بعلاقة القانون بالحياة الإجتماعية، وعلاقة القانون بمبدأ تقسيم العمل الإجتماعي، وتلك المتعلقة بظاهرة الجريمة وفلسفة التجريم والعقاب، والدراسات الخاصة بإصلاح وإعداد السياسات التشريعية والقضائية.

أولا : استعماله

حيث يستعمل في العلوم الإنسانية، ويهدف للكشف عن تتابع الظواهر وانطوائها تحت قوانين محددة وينطلق منه المشخص إلى المجرد ومن الظواهر إلى القوانين

[39] Gilles GOUBEAUX, Les éspreuves écrites de droit civil, éd LGDJ, 2001, p 25

ثانيا: خطواته

1/ الملاحظة

2/تكوين الإشكالية

3/ تجميع البيانات

4/ الدراسة

5/ النتائج النظرية والقانون

الفرع الأول : المنهج الإستنباطي

و يطلق عليه أيضا اسم المنهج التحليلي أو اسم القياس، وهذا المنهج هو على عكس المنهج التأصيلي (الإستقرائي) السابق، حيث أن المنهج الاستنباطي يبدأ من الحقائق الكلية لينتهي إلى الحقائق الجزئية، أي من العام إلى الخاص، فالباحث عندما يسلك هذا المنهج البحثي ينطلق من قاعدة عامة ليقوم بتطبيقها على الحالات الخاصة أو الفردية، أي أنه يسير في اتجاه معاكس للتفكير الإستقرائي الذي يتبعه التجريبيون، وهذا يعني أنه مكمل للأسلوب الإستقرائي وليس مناقضا له.

و من هذا المنطلق فالباحث الذي يعتمد هذا الأسلوب بصورة منطقية، من المبادئ العامة والنتائج التي تقوم على البديهيات والمسلمات العلمية، إلى الجزيئات وإلى استنتاجات فردية معينة، فالأسلوب الإستقرائي يهدف إلى التحقق من الفروض وإثباتها عن طريق الاختبار، أما الأسلوب الاستنباطي فهو الذي ينشأ من وجود استفسار علمي، ثم يعمل الباحث على جمع البيانات والمعلومات وتحليلها لإثبات صحة الاستفسار أو رفضه.

ويمكن استخدام هذا المنهج، الذي يعتبر منهج العلوم الرياضية في مجال قواعد الإجراءات الجنائية، وخاصة التحقيقات الجنائية للتوصل إلى الأدلة أو القواعد الممكن تطبيقها.

و مثال ذلك أن يستند الباحث في مجال القانون الجنائي إلى قواعده العامة ليرى مدى إمكانية تطبيقها على الظواهر الإجرامية الحديثة مثل تبييض الأموال، وجرائم الإعتداء على برامج الكمبيوتر.

و ما تجدر إليه الإشارة في هذا الشأن أن كل منهج يكمل الآخر فتوجد صلة بين المنهج التأصيلي، الإستقرائي والمنهج التحليلي، الإستنباطي، فإذا كان المنهج الأول هو الطريق نحو تكوين القواعد العامة، فإن الثاني هو الطريق نحو تطبيق هذه القواعد على الحالات الفردية لاختبار مدى فعاليتها وصوابيتها، لذلك فإن الباحث في مجال القانون يستعين عادة بكلا [40]المنهجين لإعداد بحثه.

ضف إلى ذلك أنه توجد علاقة تبادلية بين الإستقراء والإستنباط فالإستقراء عادة ما يتقدم القياس أو الإستنباط وبذلك فإن القياس يبدأ من حيث ينتهي الإستقراء، والاستقراء يحتاج إلى الاستقراء من أجل التوصل إلى القواعد والقوانين الكلية.

الفرع الثاني : المنهج الإستدلالي

و يعرف الإستدلال بأنه « البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها (بديهية) ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة دون الإلتجاء إلى التجربة، وهذا

[40] عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص 49.

السير يكون بواسطة القول أو الحساب، وذلك مثل العمليات الحسابية التي يقوم بها أستاذ الرياضيات،دون إجراء تجارب، والإستدلالات التي يستعملها القاضي اعتمادا على ما لديه من قضايا ومبادئ قانونية[41].

ويمكن أن يكون الإستدلال عملية عقلية منطقية أولية(واضحة للعقل)، وهو كل برهان دقيق مثل الحساب والقياس، وقد يكون عبارة عن عملية سلوكية منهجية لتحصيل الحقيقة، وهو السلوك العام المستخدم في العلوم والرياضيات، أي التسلسل المنطقي المنتقل من مبادئ وقضايا أولية إلى قضايا أخرى تستخلص وتستنتج منها بالضرورة دون استعمال التجربة، عكس المنهج التجريبي أو الإستقرائي القائم على أساس التجربة.

وبخلاصة القول يتم الاستدلال أو التعليل المنطقي عن طريق تقديم الأسباب والحجج والمبررات التي بحوزتنا لنتوصل إلى استنتاج ما، وذلك من خلال عملية عقلية نتوصل بها من عدة أفكار عامة إلى عدة أفكار خاصة، تظهر نتيجتها المنطقية في ثلاثة أشكال: الإستنتاج البسيط – الإستنتاج القياسي – الإستنتاج الرياضي [42].

أولا: أدوات المنهج الإستدلالي

1- القياس: وهو ما يستنبطه الباحث قياسا من مرجع آخر

2- التجريب العقلي: وهو قيام الإنسان في داخل عقله، بمناقشة الفروض والتحقيقات، وقد يكون خياليا أو علميا وفي التجريب العقلي العلمي

[41] بشير بن صالح، المنطق ومناهج البحث العلمي، مكتبة اقرأ، ص 28.

[42] عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 50.

يناقش الإنسان بعقله فقط الأوضاع والفروض العقلية الداخلية لاستخلاص النتائج التي تلزم داخل الذهن.

3- التركيب: ويعد عملية عقلية تبدأ من قضية صحيحة معلومة بقصد استخراج النتائج ومعرفة مدى صحتها.

المنهج التحليلي:

يسمى المنهج التحليلي الاكتشافي أو منهج الإختراع، وهو يستهدف الكشف عن الحقيقة، وهو الطريقة التي تتم بها تجزئة موضوع ما إلى أبسط عناصره بغية التمعن في دراسته والتعمق في معرفته، وإذا كان هناك التحليل التجريبي المتبع في العلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء فهناك التحليل النظري المجرد وهو المتبع في استخلاص الأفكار والتمييز بينهما وبخاصة في دراسة الأوضاع الاجتماعية والسياسية ويستعمل كثيرا في الأبحاث القانونية لأنه يسمح لنا بإظهار وتبيين الخصائص الأساسية حيث يكمن المعنى أو السبب الذي يفسر ما ندرسه من قواعد قانونية أو أحكام واجتهادات، فالتحليل طريقة تفسيرية يعتمدها الاستدلال، لكن للتحليل حدوده، فهناك أولوية لا يمكن تحليلها ويجب اعتمادها كمسلمات فكرية أو كمبادئ (المبادئ العامة للقانون) وحدود التحليل هي حدود التفكير واعتداده بقدرته[43].

أولا: خصائص المنهج التحليلي

إن تحليل المحتوى يعد واسع جدا ومتنوع، بحيث يصعب تحديد عناصره وكذلك طرق تنفيذه، فبعضه يحلله كله كتحليل نص فلسفي، أو مقالة علمية، أو

[43] مصطفى محمود أبو بكر، مناهج البحث العلمي، الدار الجامعية، 2007، ص 55.

قضية قانونية محل نزاع، وبعضه تحليل عينة من كل، بقصد الحكم على الكل، كتحليل عينة من ماء مثلا.

ثانيا: أهداف تحليل المحتوى

تتعدد أهداف تحليل المحتوى أو المضمون ويمكن إجمالها فيما يلي:

أ- التعرف على التركيب الداخيلي للأشياء، أو المواد المحللة.

ب- الكشف عن القوانين الناظمة لعلاقات الداخلية

ت- التأكد من انتماء المادة، أو الفكرة المحللة

ث- التأكد من مطابقة الموضوع المدروس لأحد التراكيب المعروفة سابقا

ج- الكشف عن طرائق لتركيب مواد أخرى يحتاجها الإنسان .

ثالثا: خطوات تطبيق منهج تحليل المحتوى

1- اختيار موضوع البحث، أو العينة أو الوثيقة، المطلوب تحليل مضمونها

2- تحديد نوعية موضوع تحليل المحتوى، وأهدافه واشكاليته وفروضه

3- استخلاص النتائج بمقارنة نتائج التحليل بالخبرة السابقة التي قررت تركيب المادة المحللة.

4- كتابة تقرير البحث.

ثالثا: وسائله

- مبدأ فرق تسد: أي تحليل عقلي لمقومات المشكلة إلى عناصر بسيطة وذلك للإنتقال من البسيط إلى المجرد

- يركز على طرح الأسئلة والإشكاليات للوصول إلى الحقائق .

المنهج التركيبي:

و يسمى بالمنهج التركيبي أو التأليفي ويستهدف تركيب وتأليف الحقائق التي ثم اكتشافها عن طريق المنهج التحليلي، وذلك بهدف تعميمها ونشرها للآخرين، بمعنى آخر هو عملية جمع الأجزاء المتفرقة من كل متجانس، وهو إما أن يأتي لاحقا لتحليل حاصل فيعيد جمع ما تجزأ في التحليل أو تجميع عناصر أولية متفرقة وجدت كذلك، وهذه الطريقة هي التي اعتمدت في العلوم التجريبية الطبيعية كالفيزياء والكيمياء(التركيب التجريبي) وهناك التركيب النظري الذي نعتمده في العلوم الاجتماعية ومنها القانون عندما نجمع ما بين شتى الآراء والأفكار والمعلومات لتكون كلا متألفا متجانسا، وفي حال تصارع الأفكار أو حال وجود تناقض وتعارض فتسمى العملية بالتركيب الجدلي[44].

[44] دليل منهجية إنجاز مذكرات الماستر لطلبة الحقوق في النظام الجديد (ل .م.د) ب.ط ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2014 ، 2015 ، ص 49 و50

المبحث الثاني: المناهج الإجرائية

فبالإضافة إلى المناهج العقلية المشتركة، فإن هناك أنواعا أخرى من مناهج البحث العلمي والتي تتنوع وفقا للأسلوب الإجرائي المعتمد في دراسة أحد العلوم مثل المنهج المقارن الذي يهدف بصفة عامة إلى إبراز وتحديد الفوارق بين ظواهر اجتماعية لفهمها ومعرفة تأثير العوامل المختلفة عليها، وهناك المنهج الوصفي والمنهج التاريخي اللذان يستعملان كثيرا في الأبحاث القانونية إلى جانب المنهج المقارن.

المطلب الثالث :المنهج المقارن

ويكمن ذلك في أن الباحث يلجأ إلى أسلوب المقارنة ويكون ذلك بمقارنة عدة أنظمة قانونية وطنية وأجنبية، تشريعيا وفقها وقضاء ويستخرج أوجه التشابه أو التماثل وأوجه الاختلاف أو التباين، وبين التنظيم القانوني الأمثل للمسألة مناط البحث أو يحاول إبداع تنظيم أو الإضافة والتطوير لنظام سائد وذلك لجعله أدنى للكمال.

و يستخدم المنهج المقارن استخداما واسعا في الدراسات القانونية والإجتماعية كمقارنة الظاهرة الإجتماعية في عدة مجتمعات، أو مقارنتها في بعض المجالات الإقتصادية والسياسية والقانونية، ويتيح استخدام المنهج المقارن، التعمق والدقة في الدراسة، والتحكم في موضوع البحث والتعمق في جانب من جوانبه، فعلى سبيل المثال يمكن أن ندرس جانبا واحدا من جوانب القانون الدستوري مثلا الرقابة على دستورية القوانين مقارنة بين فرنسا ومصر، ويمكن أن تكون المقارنة

لإبراز خصائص ومميزات كل موضوع من موضوعات المقارنة، وإظهار أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

أولا: وتتلخص شروط تطبيق المنهج المقارن في شرطين مهمين هما:

1/ أن تكون الظواهر والأنظمة المقارنة متجانسة.

2/ يجب عزل المتغيرات.

ثانيا: أساليب يمكن اتباعها في المنهج المقارن

اتباع أسلوب المقارنة العامة مع القوانين والأنظمة المعمول بها في الأنظمة القانونية المتقدمة والحديثة بحيث يتم التطرق إلى موضوع محل البحث في هذه الأنظمة وكيفية تناولها له ومن ثم يثار إلى تناول الموضوع والمشكلة المثارة من خلال بقية البحث وإظهار المشكلة فيه دون إعادة التطرق إلى القوانين محل المقارنة بشكل تفصيلي.

- و بخصوص أسلوب المقارنة الأفقية الذي يقوم على بحث المسألة في كل قانون أو نظام قانوني على حدى بحيث لا يعرض موقف القانون الآخر حتى ينتهي من بحث المسألة في القانون الأول وهذا الأسلوب انتقد وغير مرغوب فيه في البحوث القانونية.
- المقارنة الرأسية العمودية، وفيه يتناول الباحث كل جزئية من الجزئيات في القانون الوطني مع القانون المقارن الآخر.

ثالثا: خطواته

1- تحديد الظواهر المتجانسة المراد دراستها

2- دراسة الأسباب التي أوجدتها

3- دراسة أوجه الشبه والإختلاف التي بينها

4- دراسة نموها وتطورها في أزمنة وأمكنة مختلفة

5- اختيار النتائج المناسبة من المقارنة والمستفادة لرسم قاعدة قانونية ملائمة

رابعا: أهدافه

هي استخراج القواعد الإقتصادية أو السياسية أو القانونية المناسبة والأحكام القضائية الملائمة واستخراج ما فيها من نقائص واستبدالها بقواعد مناسبة وفعالة

خامسا: دور المنهج المقارن في الدراسات القانونية

حيث تكاد الدراسات القانونية لا تخلو من المقارنة، ذلك لأن النظام القانوني لا يمكن اكتشاف ما يكتنفه من نقص أو فراغ أو عدم انسجام إلا بمقارنته بنظم قانونية لدول أخرى، وتكاد تكون كل الرسائل الجامعية في العلوم القانونية دراسات مقارنة خاصة بين النظام القانوني الجزائري ونظيريه القانون المصري والقانون الفرنسي، وكثيرا من الانتقادات التي وجهت للمشرع الجزائري كانت بسبب مقارنة القانون الجزائري بغيره من القوانين(خاصة القانونين المصري والفرنسي) والتعديلات التي قام بها المشرع الجزائري لبعض القوانين كانت بسبب هاته الانتقادات وتكون المقارنة هنا مستحسنة لأن هاته الثلاث قوانين متجانسة لأنها تنتمي إلى نظام قانوني واحد هو النظام الاتيني، كما تشمل المقارنة أيضا دراسة السلوك الإنساني، كمقارنة معدلات الجريمة [45].

[45] .بكاي ميلودي ، د.عمر بن شريك ، ود.سحوان عطاء الله ، أزعتر نور الدين ، دليل إعداد الرسائل والمذكرات لطلبة LMD ، الطبعة الأولى ، ب.ن ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، 2013 ، 2014 ، ص 64-

سادسا: لعقد المقارنة يجب احترام القواعد الآتية

- لا يمكن عقد مقارنة بين الأنظمة القانونية دون استيعاب مجمل عناصر النظام القانوني الذي يتم المقارنة في نظامه وعلاقته ببقية العناصر الاخرى المحاورة .

2- تتم مقارنة الانظمة القانونية في سائر انحاء البحث العلمي او الرسالة العلمية ولا يجوز ايراد نص شاذ ضمن انظمة مقارنة ،فهو بمثابتة طائر يغرد في غير سربه كالمقارنة بين انظمة فرنسا وايطاليا ومصر وياتي الباحث بنص شاذ يخص نظام اسبانيا او تشيلي او تركيا مثلا .

3- المنهج المقارن يتضمن التشريع والفقه والقضاء وهذا مايسمى بالقانون المقارن ،فالمقارنة لا تتم فقط بين النصوص القانونية وانما تمتد لاراء الفقه واحكام القضاء في ظل الانظمة القانونية التي تتم المقارنة في نطاقها .

4 - من الضرورة الاتكون المقارنة محدودة بين قانونين او نظامين فحسب، وانما يتبين اتساع المقارنة مع مراعات المدارس القانونية لكل تشريع اجنبي بحيث يسمح بالاستفادة القصوى من المنهج المقارن[46].

5- الأسلوب التقليدي في المقارنة يتضمن تخصيص مكان مستقل لكل نظام بحيث تتباعد الانظمة القانونية ويصعب المقارنة بينهما وفق هذا الوقع،اما الاسلوب العلمي الفعال السائد فيتضمن تخصيص جزئيات في كل بحث او فرع او مطلب او فقرة او مسالة بحيث نستطيع بسهولة عقد المقارنة بين الانظمة القانونية مقارنة جزئية اولا تنتهي بالحكم العام على مجمل الانظمة القانونية التي تتم القارنة

[46] محمود أحمد درويش، مناهج البحث في العلوم افنسانية، مؤسسة علوم المة للإستثمارات الثقافية، مصر،2018، ص 48

في نظامها، وثمة مسائل لا تدخل ضمن المقارنة في متن الموضوع فيمكن ادراجها في الهامش لاهميتها او تركها اذا كانت ضعيفة الاهمية ينظر الباحث القانوني[47].

وتوجد اساليب منهجية اخرى للمقارنة منها،افراد باب او فصل مستقل لكل نظام قانوني ثم تخصيص باب او فصللعقد المقارنة بين هذه الانظمة القانونية، وهو اسلوب تقليدي ولا يسمح بالاستفادة القصوى من المقارنة العلمية ،اما الاسلوب الاخر فيمكن اتباعه في معظم البحوث القانونية ويتضمن سحب القرار الاداري ،مثلا ثم عرض النظام او الموضوع الثاني كان يكون الغاء القرار الاداري مثلا ويمكن عند ذكر كل جزئية من جزئيات النظام او الموضوع الثاني عقد المقارنة بين كل جزئية من جزئياتها معا فتكون في الحقيقة الامر قد عرضنا النظام والموضوع الأول كاملا وعند التطرق إلى النظام أو الموضوع الثاني عقد المقارنة وبمناسبة اية جزئية تضمن النظام او النظامين معا، وميزة هذا الأسلوب انه يتيح لنل عقد المقارنة الآتية ودون إن تنسى معالم أو عناصر النظام أو الموضوع الأول عند التطرق لتحليل النظام أو الموضوع الثاني [48].

سابعا: دقة تحليل الفكر القانوني الوطني

فروع الفكر القانوني هي التشريع والفقه والقانون ، لذلك يتوجب علينا الإشارة إلى هذه الفروع في ثلاث .

---

[47] موريس انجرس، المرجع السابق، ص 95.

[48] conseils pratique pour la réduction des mémoires , faculté de droit et de science politique 3 .
université d’aix , marseille , centre droit maritime et des transports .p 58et 59

1 : تدقيق السياسة التشريعية :

يتعين على الباحث القانوني ، معرفة حقائق كبرى ، قبل إعـــداد بحثـــه ، ونذكر منها السياسة التشريعية للنظام القانوني الذي يدرسه ويحلله ، ومفاد السياسة التشريعية ، مسلك أو خطة للمشرع ، وتتضمن مبادئ تعبر عن وجهة نظر كلية ، يفترض فيها الترابط والانسجام والتناسق ، ويمكن تقسيم السياسة التشـــريعية لأي نظام قانوني إلى سياسة رئيسية واحدة في نطاق محدد ، وسياسات فرعية أخـــرى تتعلق بشؤون اجتماعية مختلفة

1.السياسة التشريعية لنظام الدولة

2.السياسات التشريعية المتفرعة

2 : تدقيق آراء الفقهاء

في مضمار المشتغلين في حقل الفكر القانوني ، يمكن التمييز بين الفقهـــاء والشراح ، والأخيرون هم المبتدئون في عمليات التحليـــل والمقارنـــة القانونيـــة ، وبذلك يكونون في أول الطريق الذي اجتازه الفقهاء وهنـــاك خاصـــيتان لصـــفتان بالشراح هما :

1.أن معلوماتهم القانونية محدودة ، فهي ليست مشبعة ومتنوعة على نحـــو يسهل عملية التفقه ، ولا زالت أمامهم مرحلـــة الإســـتيعاب الأفكـــار القانونيـــة ، واستخدام ما هو متاح منها في عملية التفكير المعمق .

2.إن حداثة عهدهم في الحياة القانونية ، استتبع قلة خبرتهم الفنية ، الأمر الذي إنعكس على مهاراتهم القانونية ، تلك المهارة التي تحقق لهم استقلالا في الشخصية العلمية ، وقدرة فائقة على التفكير والتحليل والكتابة .

3 : تدقيق السياسة القضائية

حينما يطبق القضاء قواعد القانون ، لا يكتفي بموقف آلي أي تنفيذي كحظ، إذ أنه هو الذي يمد القاعدة القانونية بأسباب الحياة بمثابة حل منازعة، وذلك بإنزال حكم القانون وصولا إلى وضع الحق في نصابه فالمسلك العلمي للقضاة تجاه (كتلة) نوعية من المنازعات يعني اتباع سياسة واشحة المعالم محددة الأركان تتمثل بمبادئ قانونية ذات بنيان منطقي متماسك

لدلك فان هدف الباحث من تحليل السياسة القضائية هو استخراج نظريات قانونية من احكام القضاء وبعبارة اخرى ان تحليل السيلسة القضائية يرمي الى معرفة النظريات القانونية التي ياخد بها القضاء

المطلب الثاني: المنهج الوصفي

حيث وفق هذا المنهج يلجأ الباحث إلى استعمال هذا الأسلوب حين يكون على دراية بأبعاد أو جوانب الظاهرة التي هو بصدد دراستها نظرا لتوفر المعرفة

بها من خلال بحوث استطلاعية أو وصفية سبق أن أجريت على هـذه الظـاهرة، ولكنه يريد التوصل إلى معرفة دقيقة وتفصيلية عن عناصر الظـاهرة موضـوع البحث تفيد في تحقيق فهم أفضل لها أو في وضع سياسات أو إجراءات مسـتقبلية خاصة به.

و يقوم المنهج الوصفي على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة، بمعنى آخر هو دراسة وتحليل وتفسـير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينهـا، بهـدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها[49]

ومنه فان المنهج الوصفي يؤدي إلى توضيح معالم وعناصر النص القانوني كما هو دون زيادة أو نقصان، فهو بمثابة المرآة التي تعكس الشئ كما هـو دون نقص، ويحتاج القارئ أولا إلى أن يقدم له النص القانوني أو النظام القانوني فـي واقعه اللفظي ولذلك قد يحتاج الباحث إلى استخدام المـنهج اللغـوي أو الشـرح اللغوي باستعمال المعاجم اللغوية وذلك لتفسير النص القانوني تفسيرا دقيقا .

[49] نشأ المنهج الوصفي عند الغرب في نهاية القرن الثامن عشر ميلادي، وقد ارتبطت نشأته بعمليات المسح الإجتماعي وبالدراسات المبكـرة فـي فرنسا وانكلترا، وكذلك بالدراسات الأنثربولوجية في الولايات المتحدة، وتطور في القرن التاسع عشر، من خلال الدراسات الاجتماعية التي قام بهـا فريديريك لوبلاي، بإجراء دراسات تصف الحالة الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة في فرنسا، ولكن التطور الهام في المنهج الوصفي كان في القرن العشرين.

ومن هذا المنطلق فان المنهج الوصفي يزودنا بحقيقة النظام القانوني كما أراده المشرع ودون تدخل من الفقيه مؤيدا أو مخالفا ، ويحتاج القارئ القانوني كذلك إلى معرفة هذا النظام دون زيادة أو نقصان وذلك كي يستطيع التحليل والمقارنة على أسس واقعية وصادقة ، أما المنهج التحليلي فيعني تحليل نصوص القانون لمعرفة مزاياها وعيوبها فالمنهج الوصفي منهج محايد يقتصر دور الباحث في نطاقه على تصوير النظام القانوني تصويرا(فوتوغرافيا) في حين ذلك فيبقى المنهج التحليلي ، منهج يميل العقيدة الفلسفية والقانونية والسياسية للباحث القانوني ،فهو سيحلل ضمن معاييره ومفاهيمه التي تفترض أن تكون علمية وموضوعية

ولكن هذه الفرضية فلا يوجد باحث يزعم بأنه يجانب الموضوعية ويكره العلمية في تحليل البحث أما بالرجوع إلى التحليل فهو يضفي الصفة العلمية على عمل الباحث ولكن هذا التحليل لن يأخذ مداه المتكامل وجدواه الفعالة الا بعد ان يتضمن المقارنة بين الأنظمة القانونية المختلفة، وبعبارة أخرى الاستعانة بدون تحفظ أو حدود بالمنهج المقارن، فتحليل اي نظام قانوني وطني يوصلنا الى حقائق نظرية وعملية محدودة جدا، اما حينما تستعين بمنهج التحليل المقارن(النهج

التحليلي المقارن) فيمكن ان تجد مزايا في النظام القانوني الوطني ماكان بمقدورنا العثور عليها لولا اسلوب المنهج المقارن وقد كان الاسلوب التقليدي في البحث المقارن يخصص الباب او الفصل الاول للنظام القانوني الاجنبي ويخصص الباب او الفصل الثاني للنظام القانوني الوطني ثم يمكن بعدئذ عقد المقارنة السريعة بينهما

أولا خصائصه:

- الواقعية : يدرس المشكلة كما هي في الواقع الطبيعي المعيشي
- الموضوعية لا مجال فيه للإحتمالات والتأويلات
- يعتمد على تجميع المعلومات
- يلازم الظواهر والمشكلات الإجتماعية بما فيها القانونية

ثانيا: أساليبه

- الدراسة المسحية: وهي مسح الظاهرة لتحديد ماهيتها وخصائصها
- الدراسة الإحصائية: أي تجميع الوقائع والظواهر وضبطها عدديا لإيجاد علاقات عددية تمكن الباحث من الوصول إلى قواعد تمكن من التكهن بالمستقبل

- الدراسة التفسيرية: الموضحة لتلك المعطيات المسحية والإحصائية

المطلب الرابع : المنهج التاريخي:

يعد المنهج التاريخي بمثابة الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية، كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل.

و بالمفهوم الدقيق بتوظيفنا للمنهج التاريخي فهو بمثابة وضع الأدلة في تكوين النتائج التي تؤدي إلى حقائق جديدة، وتقدم تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو على الدوافع والصفات الإنسانية.

ضف إلى ذلك أن المنهج التاريخي يعتبر منهج بحث علمي، يقوم بالبحث والكشف عن الحقائق التاريخية، من خلال تحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية الموثقة، وإعطاء تفسيرات علمية عامة على شكل نظريات وقوانين عامة وثابتة نسبيا[50].

[50] عمار بوحوش، المرجع السابق،ص 127.

أولا: أهمية المنهج التاريخي

للمنهج التاريخي اعتبارات كثيرة تجعل له أهمية مهمة في مجال البحث القانوني نذكر منها:

1- اتساع مجالات توظيفه، حيث لا يقتصر على التاريخ، وإنما يستخدم في مجالات وبحوث مختلفة تتعلق بالبحث العلمي منها الطبيعية والإجتماعية والاقتصادية وغيرها، مادام المطلوب التعرف على حادثة بشرية مضت وانقضت، أو تطورت عبر الماضي،حتى وصلت إلى الحاضر.

2- أيضا يحتاجه الباحث القانوني في التعرف على أدبيات البحث السابقة

3- يسمح أيضا بإجراء المقارنات بين المراحل المختلفة، من مراحل تطور الظاهرة المدروسة.

4- أيضا يتيح هذا المنهج معرفة تطورات المشكلات وحلولها سابقا وإيجابيات وسلبيات هذه الحلول[51].

ثانيا: العمليات الأساسية في المنهج التاريخي

إذ يتضمن المنهج التاريخي خمس عمليات هي.

[51] عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 70.

1- اختيار موضوع البحث

2- جمع المادة التاريخية

3- نقد المادة التاريخية

4- تحقيق الفروض والتركيب التاريخي

5- تفسير وتعليل الحوادث

6- كتابة البحث [52]

رابعا: مصادره

- الدراسات والمؤلفات التاريخية والوثائق الرسمية
- الدراسات والمؤلفات التاريخية ذات المصداقية العلمية
- المذكرات الشخصية والسير الذاتية واليوميات
- شهادات العيان أو الشهادات المكتوبة والشفوية للحادثة
- الصحف والجرائد والدوريات
- المواقع الإلكترونية

[52] عمار بوحوش، المرجع السابق،ص 103.

- كأمثلة عن الدراسات التاريخية قانون حمورابي،الألواح الإثني عشـــر ، الجستنيان .

ثالثا: دور المنهج التاريخي في الدراسات القانونية

إن القانون قد يضرب بجذوره إلى أمد بعيد، فربما بدأت فكرة التشريع فـــي الحضارة البابلية عند حامورابي إذ عرفت بمدونة حامورابي، وانتقلت إلـــى مختلف الحضارات العالمية، وتطورت في شكل يقتـــرب إلـــى العلـــم فـــي الحضارة الرومانية فيما عرف بالألواح الإثني عشر لجوستينيان، فدراســـة الأنظمة القانونية عبر التاريخ طريق شائك محاط بمخاطر الفهـــم الخـــاطئ والتزييف والذاتية لذا وجب وضع كل ذلك في بوتقة المنهج التاريخي الـــذي يضبط طريقة تفكير الباحث في الظواهر التاريخية وتاريخ النظم القانونيـــة، وذلك بمقارنة الأنظمة القانونية في مختلف الحضارات وفائدة ذلك هو تتبـــع المراحل التي مر بها القانون وأسباب تطوره أو تغيره لنستطيع فيمـــا بعـــد تحديد خلفيات وأهداف القانون حاضرا ورسم معالمه مستقبلا.

المطلب الرابع: المنهج التجريبي

نجد للمنهج التجريبي عدة تعريفات من بينها:

أنه يعتبر المنهج المستخدم حينما نبدأ من وقائع خارجة عن العقل سواء كانت خارجة عن النفس إطلاقا أو باطنة فيها

البحث التجريبي يتضمن محاولة لضبط كل العوامل الأساسية المؤثرة في المتغير أو المتغيرات التابعة في التجربة ماعدا عاملا واحدا يتحكم فيه الباحث ويغيره على نحو معين بقصد تحديد وقياس تأثيره على المتغير أو المتغيرات التابعة[53].

أيضا البحث التجريبي يقوم أساسا على أسلوب التجربة العلمية التي تكتشف عن العلاقات السببية بين المتغيرات المختلفة التي تتفاعل مع القوى التي تحدث في الموقف التجريبي.

أولا: خطوات المنهج التجريبي

تعد خطوات المنهج التجريبي هي خطوات المنهج العلمي بوجه عام، فهي تبدأ أولا بملاحظة الظواهر أو الوقائع الخارجة عن العقل ويعقب ذلك بوضع الفرض أو الفروض وأخيرا محاولة الوصول إلى القوانين التي تكتشف عن العلاقات الموجودة بين الظواهر.

[53] بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 159.

نعدد بعد الخطوات المهمة التي ينبغي على الباحث القانوني اتباعها في الدراسة التجريبية[54].

1/ التعرف على مشكلة البحث وتحديد معالمها

2/ صياغة الفرضية أو الفرضيات واستنباط ما يترتب عليها

3/ وضع تصميم تجريبي يحتوي على جميع النتائج وعلاقاتها وشروطها وقد يتطلب ذلك من الباحث القيام بما يأتي:

أ- اختيار عينة تمثل مجتمعا معينا

ب- تصنيف المفحوصين في مجموعات متجانسة

ح- تحديد العوامل غير التجريبية وضبطها

خ- تحديد الوسائل والمتطلبات الخاصة بقياس نتائج التجربة والتأكد من صحتها

د- القيام باختبارات أولية استطلاعية بغية استكمال النواقص والقصور الموجودة في الوسائل والمتطلبات أو في التصميم التجريبي

ذ-تعيين مكان التجربة ووقت إجرائها والفترة التي تستغرقها

[54] فاضلي إدريس، مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003،ص 77.

ر- القيام بالتجربة المطلوبة

ز- تنظيم البايانات وتحديدها بشكل يؤدي إلى تقدير جيد وغير متحيز

س- تطبيق اختبار دلالة مناسب لتحديد مدى الثقة في نتائج التجربة والدراسة .

ثانيا: خصائص المنهج التجريبي

حيث يقوم المنهج التجريبي على الملاحظة الدقيقة في اختبار صدق الفرضية، وهي ليست مجرد ملاحظة سلبية لما يحدث في كل من المجموعتين التجريبية والضابطة، وإنما هي ملاحظة إيجابية فاحصة للوقوف على التغيير الذي يطرأ والاختلاف الذي ينشأ بين المجموعتين نتيجة لتلقي إحداهما تأثير عامل معين وحرمان المجموعة الأخرى من تأثير هذا العامل، ويمكن تقسيم الملاحظة المضبوطة إلى نوعين: ملاحظة بحتة وملاحظة مع التجربة، والملاحظة البحتة هي التي تعتمد على عزل صفات الشيء أو خواص بعضها عن البعض في الذهن بقصد معرفتها وإدراك العلاقة بينها وبين غيرها، أي بقصد الكشف عن القوانين العامة التي تخضع لها، أما الملاحظة مع التجربة فهي التي تقوم على المقابلة بين

الفرضيات والوقائع والملاحظة البحتة تكتفي بالتحليل المنطقي ، أما الملاحظة التجريبية فإنها تقوم على التحليل الواقعي[55].

و تتجسد قوة المنهج التجريبي في أن الباحث المطبق له يحاول في كل تجربة يجريها أن يختبر فرضية تقول بوجود علاقة سببية منتظمة بين متغير وبين ظاهرة معينة أو حادثة معينة أو متغير آخر، وذلك عن طريق اختبار مجموعتين متكافئتين ومتساويتين من جميع الوجوه بقدر الإمكان ما عدا وجها أو متغيرا واحدا، وهو ما يسمى بالعامل التجريبي أو بالسبب المفروض أو المتغير المستقل الذي يسلط على إحدى مجموعتي التجربة عن الأخرى[56].

ثالثا: الشروط الواجب توافرها في البحث التجريبي

1/ حيث يجب أن يتوفر الإجراء السليم لعملية التجريب أو لعملية الاختبار التجريبي للفروض

2/ يجب أن يكون الفرضأو الفروض التي يراد اختبارها تجريبيا واضحة ومحددة في ذهن الباحث

---

[55] أحمد بدر، أصول البحث العلميو مناهجه، المكتبة الأكادمية، القاهرة، مصر، 2011،ص 62 .

[56] علي مراح، المرجع السابق،ص 135.

3/ يجب أن تتوفر للتجربة الملاحظة الدقيقة الموضوعية الإيجابية الفاحصة، كما ي[57]جب أن يتوفر للباحث التجريبي الأدوات التي تمكنه من الملاحظة الدقيقة المضبوطة ومن القياس الدقيق لأثر المتغير التجريبي ومن الصياغة الكمية للنتائج، فدقة النتائج التجريبية تتوقف إلى حد كبير على دقة الأدوات التي تجمع البيانات وتصاغ بواسطتها

4/ يستطيع الباحث التجريبي الوصول إلى تعميمات تطبق على مدى أوسع من العينة التي أجري عليها التجربة، وليتأكد من صحة نتائجه لا بد له أو لغيره من تكررا التجربة، ربما لعدة مرات.

المطلب الخامس: منهج دراسة الحالة

يعتمد على التركيز على دراسة حالة من الحالات أو وحدة من الوحدات القانونية والإجتماعية، دراسة علمية تفصيلية للوصول إلى قواعد تنطبق على غيرها من الوحداث

أولا: خصائصه

*الحصول على معلومات دقيقة ومفصلة على الحالة

[57]فوقية حسن رضوان ، المرجع السابق ، ص 25

* دراسة الحالة دراسة معمقة

* تعميم القواعد المتوصل لها على غيرها من الحالات المتشابهة

ثانيا: خطواته

1- اختيار الحالة النموذجية للدراسة

2- جمع المعلومات حولها

3- تحديد الإشكالية فيها

4- تحليل الحالة

5- دراسة تطورها

6- صياغة النتائج في قواعد عامة مجردة

المحور الأول / منهجية التعليق على النصوص القانونية

أولا: مفهوم النص القانوني:

فيوجد صورتين للنص القانوني، فقد يكون نصا قانونيا أو تشريعيا

أ/ النص الفقهي:

فهو عبارة عن مجموعة من الفقرات أو فقرة ناتجة عن أراء فقهية ناتجة من فقهاء متخصصين في القانون، يعالجون فيها مسألة قانونية .

ب/ النص التشريعي:

فهو الذي يكون ناتج عن السلطة المختصة للتشريع، بهذف تنظيم سلوك الأفراد في المجتمع، بالمعنى الآخر هو النص التشريعي يتضمن قاعدة قانونية أو أكثر، وقد يتكون من مادة أو أكثر، أو قد يكون فقرة فقط نص عليها في مادة قانونية.

ثانيا/ مفهوم التعليق على نص قانوني:

فوجد رأي من الشراح يستعملون مصطلح التعليق على نص قانوني ووجد رأي أخر استعمل مصطلح التحليل، ورأى البعض الأخر ان كلا المصلحين لهما نفس المعنى في حين ذلك وجد الرأي راجح غلب على الرأين وأقر بوجود فرق واضح بين المصطلحين يتبين في الآتي:

1/ التحليل:

فيكمن التحليل في تفكيك وتحليل العناصر التي يتالف منها النص القانوني، ثم التعرف بعد ذلك على أجزائه ومكوناته، بغية استيعاب النص، وبمفهوم آخر وهو التعرض له بالشرح الممل دون المساس به أو نقده .

2/ التعليق:

بخصوص التعليق فهو تفسير وشرح النص الذي عرض عليك ، و توضيح معانيه ، زيادة على ذلك مناقشة ما جاء في محتواه، ثم التعرض له بالتقيم والنقد، وذكر سلبياته وايجابياته، وهذا باستخدام الرأي الشخصي للمعلق[58].

فالتعليق على النص القانوني هو دراسة تأصيلية ومعالجة متكاملة لنص معين، أما التحليل فيبقى مجرد مرحلة من مراحل التعليق، لأن المعلق ينطلق من التحليل ليصل إلى النقد والتقييم، والتعليق لا يكون محل ثقة، ولا يمكن أن يتسم بالموضوعية إلا بقدر ما استند عليه من تحليل مسبق و دقيق، ولذلك قيل بأن التحليل الصحيح والدقيق للنص القانوني، هو عبارة عن مشروع تعليق غير مكتمل.

ومن هذا المنطلق تتضح لنا الغاية والهدف من التعليق على النص القانوني بصورة عامة، أنه يدفعنا إلى معرفة شاملة دقيقة لما تضمنه النص من أحكام وقواعد قانونية، مع شرحها وتحليلها، بالإضافة إلى

[58] / عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 158.

نقدها ومناقشتها وبيان ما فيها من جوانب إيجابية أو سلبية، مع المساهمة بتقديم الإقتراح المناسب الذي يساهم في تقويم تلك السلبيات، إما بإلغائه النص، أو تعديله بالشكل الذي يكمل نقصه أو يسد خلله.

ثانيا/ مراحل التعليق على على النص القانوني:

وهما مرحلتين مهمتين تشمل المرحلة التحضيرية والمرحلة التحريرية

أولا / المرحلة التحضيرية

بمعنى آخر المرحلة التمهيدية الاولية، التي يتم فيها التعرض لتعريف النص من الجانبين الشكلي والموضوعي

أ/ التعرف على النص من الجانب الشكلي

و يعني الذي يدفعنا للتعرف على النص من النواحي التالية:

1/ تحديد طبيعة النص :

أي تحديد تصنيف النص، إذا كان نصا تشريعيا أم فقهيا، فإذا كان فقهيا لا بد ذكر مصدره وتبيانه، أما إذا كان نصا تشريعيا فلابد من ذكر التقنين أو التشريع الذيينتمي إليه سواء إن كان (دستور، معاهدة، قانون، مرسوم، قرار ....) .

2/ تحديد تاريخ النص:

أي الإشارة إلى الجانب الزماني (التاريخ) الذي تم فيه نشر النص إن كان فقهيا، وإن كان نصا تشريعيا، فذكر تاريخ صدوره (اليوم والشهر و السنة) بالإضافة إلى تاريخ سريانه، وتاريخ انتهائه، والتعديلات الواردة عليه.

3/ ذكر البنية الطوبوغرافية للنص

ويقصد بها الجانب المطبعي أو الطباعي، بحيث يتم تحديد عدد المواد المشكلة للنص، وترقيمها، والفقرات التي يتكون منها.

4/ تحديد البنية اللغوية:

و هم تحديد صياغة النص، وتحديد مدى طوله أو قصره، وصعوبة أسلوبه أو سهولته، إذاكا أسلوبه مباشر أو غير مباشر

5/ شرح المصطلحات الواردة في النص:

حيث يتم شرح أم المصطلحات القانونية مع تبيان معناها الدقيق، فالمصطلحات تختلف في معناها حسب مجال استخدامها، والسياق الذي وردت فيه

6/ تحديد المصدر المادي للنص

أي الخلفية الفكرية والإيديولوجية التي تأثر بها واضع النص،فقد يأخذه من الشريعة الإسلامية، أو من التشريعات المقارنة، أو من الأراء الفقهية التعرف على النص من الجانب الموضوعي

و يقصد به التحليل الموضوعي، ويشمل الجوانب التالية:

1/ تحديد الفكرة العامة للنص:

وهو استخراج فكرة عامة للنص، بمعنى آخر تحديد المعنى الإجمال للنص، فكلا النصين سواء فقهي أو تشريعي، لا بد أن يحتوي فكرة عامة يدور حولها النص، ويسهل استخراج هذه الفكرة من خلال القراءة المتأنية للنص، وشرح المصطلحات الواردة فيه، وتحديد موقعه في المدونة التي ينتمي إليها .... .

2/تحديد الأفكار الرئيسية للنص

وهي تلك الأفكار الجزئية المكونة للفكرة العامة، وعادة ما يتم التعرف عليها من خلال عدد الفقرات المكونة للنص، فغالبا ما تتناول كل فقرة جزئية محددة .

3/طرح الإشكالية

وهي عبارة عن طرح سليم لسؤال، ذلك أن هذا السؤال هو عبارة عن جواب لسؤال مطروح من قبل، وبالتالي لا بد أن يبحث عن صياغة مماثلة ودقيقة وتكون ذات صياغة قانونية.

ثانيا/ المرحلة التحريرية

هي المرحلة الثانية التي فيها يشرع المعلق بالتحرير وفق الخطوات الآتية:

1/ ضبط الخطة:

فبعد طرح الإشاكلية، لا بد من أن يطرح المعلق خطة مناسبة للتعليق على النص، حتى يتأتى له الإجابة على الإشكالية المطروحة امامه، وتتكون الخطة عموما من مقدمة وعرض وخاتمة.

أ/ المقدمة:

فلا بد ان يفتتح المعلق هذه المرحلة بمقدمة شاملة تحتوي على ما يلي:

التعريف المختصر بالنص من حيث هويته وتاريخه،و بنيته اللغوية والطوبوغرافية.

التعريف العام بالموضوع الذي يتناوله النص

طرح الإشكالية، وصياغتها بشكل دقيق ومركز

تحديد الخطوط العريضة للخطة المقترحة لمعالجة الموضوع والإجابة عن الإشكالية.

ب/ العرض (صلب الموضوع)

ويتم فيه تحليل النص ومناقشته وتقييمه، وفق عناصر محددة يتم وضعها حسب القوالب المعروفة في المنهجية العلمية (مباحث، ومطالب و فروع) على أن تكون هذه العناصر متوازنة ومتسلسلة، وتعكس حقيقة ما جاء في النص من مسائل وأفكار

ج/ الخاتمة:

لابد أن تكون مختصرة ومركزة، وأن تتضمن ما يأتي:

النتائج المتوصل إليها من خلال التعليق، والتي تم الإجابة عليها .

لمقترحات التي يرى المعلق أنها تفيد في تقويم النص وإصلاح اختلالاته.

2/ مناقشة النص

فبعد ضبط الخطة ينتقل المعلق إلى مناقشة النص، من خلال العناصر التي وضعها في العرض، إين تتم مناقشة جميع المسائل والأفكار الرئيسية والثانوية الوارة في النص، ويجب على المعلق أن يراعي في هذه المناقشة الضوابط الآتية:

أ/ الإلتزام بالإيطار العام لموضوع النص

وهو التعرض لإثارة المسائل الواردة في النص، دون إهمال أو إغفال أية مسألة ولو كانت جزئية.

ب/ التعمق في مناقشة النص

أي التفصيل الدقيق والتعمق في تحليل عبارت النص والبحث في مدولوله، ولا يمر مرار الكرام، بل يتناول كل المسائل القانونية التي هي محل اختلاف فقهي وقضائي، فينبغي على المعلق أن يعرض كل الأراء الفقهية المختلفة والإجتهادات القضائية المتضاربة مع استعراض أدلة كل رأي والإنتقادات الموجهة له، مع محاولة تأصيل سبب الخلاف.

ج/ توظيف جميع المعلومات

وهي أن يلملم جميع المعلومات سواء من مكتسباته القبلية او جميع المعلومات التي استلهمها من وجمعها من المصادر والمراجع القانوية المتخصصة في موضوع النص، كالأراء الفقهية والإجتهادات القضائية.

د/ إلتزام المنهجية العلمية في توثيق المعلومات

وهذا كون أن التعليق يعتبر صورة أخرى من صور البحث العلمي، فلا بد للمعلق أن يوثق المعلومات ومراجعها وأن يناقش الموضوع بلغة قانونية سليمة بدل أن يسترسل مناقشته بكلام سطحي.

3/ نقد وتقييم النص

فعند مناقشة ما جاء في النص من أفكار ومسائل، ينبغي أن يتخلل تلك المناقشة النقد والتقييم لما اعتمده النص من أحكام وحلو، ويتم ذلك من الناحيتين القانونية والواقعية .

1/ نقد وتقييم النص من الناحية القانونية

وذلك بيان موقف النص وعلاقته بالنصوص الأخرى في نفس المنظومة القانونية التي ينتمي إليها، وهل كان النص منسجما ومتوافقا معها،ام أنه يخالفها، وخاصة

تلك النصوص التي تمثل مبادئ عامة، وفي حال المخالفة وهل هي تناقض الترجيح أوالإلغاء. وفي حال المخالفة يجب تحديد المخالفة

2/ نقد وتقييم النص من الناحية الواقعية

ومعنى ذلك ذكر الناحية الواقعية المؤثرة في النص القانوني والمتأثرة فيه، كالظروف السياسية والإجتماعية والاقتصادية، وغير ذلك فالنص القانوني يهدف غالبا إلى التأثير الإيجابي في الواقع المجتمعي، كتحقيق الإنصاف والعدالة بين أفراد المجتمع، أو تحقيق الاستقرار الإجتماعي، لذلك ينبغي على المعلق بيان الغرض الذي يهدف النص محل التعليق إلى تحقيقه، وهل نجح في تحقيقه فعلا أم فشل في ذلك.

المحور الثاني: منهجية التعليق على الأحكام القضائية

أولا: مفهوم الحكم أو القرار القضائي:

فهو بصفة عامة تطبيق للقانون بصفة رسمية استنادا على الواقع العملي المعاش، وهو عبارة عن خصومة أو إطار تنازعي معروض على جهة قضائية وهيئة قضائية مختص في نوع النزاع، التي تصدر حكما سواء في نهاية الدعوى أو أثناء الدعوى ، وقد يكون الحكم ابتدائيا أو نهائيا فمن الناحية الفقهية لم تفرق بين

المصطلحين (الحكم والقرار) ولمن الناحية التشريعية حسب العرف الوارد عند اغلب المشرعين وهو أن الحكم يكون صادر عن محكمة أول درجة والقرار صادر عن الدرجة الثانية أي المجلس القضائي[59].

ثانيا/ مفهوم التعليق على الحكم القضائي

فبالمفهوم العام يقصد بالتعليق على الحكم القضائي أو القرار القضائي، وهو عبارة عن دراسة نظرية والتطبيقية لكلا الحكميين، يتطرق فيها المعلق إلى إثارة المسألة القانونية التي يتناولها، والمشكلة التي يطرحها، و كيف عالج القضاة ذلك، وابراز الحلول التي وصلوا إليها مع تقييم ذلك وفق منهجية علمية محددة.

و التعليق يشمل كلا الأحكام سواء الصادرة عن المحكمة الابتدائية او القرار الصادر عن الدرجة الثانية .

ثالثا/ أهمية التعليق على الحكم والقرار القضائي

فتكمن أهميته في كون أن الحكم أو القرار هو عبارة عن المنهج الفكري الذي يتبناه القاضي، بعد أن يكون قد كيف الوقائع قانونيا، وتحديد المشكلة المعروضة

[5959] عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 123.

أمامه، والقاعدة المناسبة لحلها، وتطبيق هذه القاعدة العامة المجردة على حالة خاصة وو ملموسة من لأجل استنتاج الحل الملائم.

رابعا/ الغاية من التعليق

فتكمن الغاية أو الهدف من التعليق في الوصول إلى معرفة مدى صحة الحل الذي توصل إليه القاضي في حكمه، ومدى انسجام هذا الحل مع النصوص القانونية السارية، ومدى تطابق وقائع النزاع مع فرضيات القاعدة القانونية المطبقة.

مراحل التعليق على الحكم أو القرار القضائي

فمراحله تتجلى في مرحلتين مهمتين هما المرحلة التحضيرية والمرحلة التحريرية

أولا/ المرحلة التحضيرية

فهي مرحلة تمهيدية، من خلالها يسعى المعلق للتعرف على ذلك الحكم أو القرار من الناحيتين الشكلية والموضوعية.

1/ تحديد الناحية الشكلية

فمن خلال قراءة سريعة كاشفة يمكن التعرف على النواحي الشكلية للحكم او القرار نلخصها كما يلي:

أ/ تبيان الجهة المصدرة للحكم أو القرار

فهاته الجهة قد تكون وطنية او دولية، وقد تكون عادية أو إدارية، أو عسكرية او ابتدائي و او استئنافية، أو جهة نقض، فالأحكام والقرارت القضائية تختلف باختلاف الجهات القضائية المصدرة لها، سواء من حيث الإجراءات أو الموضوع، وخاصة بين محاكم الموضوع ومحاكم القانون

ب/ تحديد القضاة الذين أصدرو الحكم

وهو ذكر القاضي الذي أصدر حكمه فقد يكون صادر عن جهة حكم منفرد كما هو الغالب في أحكام المحاكم الإبتدائية واللإستئنافية، او من جهة قضائية تشمل عدة قضاة وهو المعمول به في المجالس القضائية و المحكمة العليا ومجلس الدولة .

ج/ تحديد تاريخ صدور الحكم

لابد من ذكر التاريخ منطوق الحكم، من اليوم والشهر والسنة ، و تحديد التاريخ يفيد المعلق في تحدي سريان النصوص القانونية، ومعرفة إذا كان وجد تطور على القانون أو الحكم من خلال اصدار اجتهاد قضائي، بمقارنة ذلك الحكم بما سبقه وما جاء بعده، خاصة ان الجهة القضائية الواحدة قد تغير اجتهادها من وقت لآخر.

د/ تحديد أطراف النزاع

أي ذكر أطراف الخصومة من المدعي والمدعي عليه او المستأنف و المستأنف عليه، أو الطاعن والمطعون عليه، ولا شك أن معرفة أطراف النزاع يفيد في معرفة عدة مسائل قانونية، منها مثلا تحديد الإختصاص القضائي،

2/ من الناحية الموضوعية :

فإذا كانت القراءة في الناحية الشكلية هي عبارة عن قراءة سريعة ففي الجانب الموضوعي الأمر مختلف إذ ينبغي التعرض للنص بتحليل دقيق و قراءة متأنية ومركزة، التي حتما تتأتى في عدة جوانب نعدها كالآتي:

أ/ استعراض وقائع النزاع

أي ذكر الأحداث والوقائع الوادرة في الحكم او القرار، المفضية لنشوع النزاع أو انعقاد الخصومة ، ويجب أن ينقلها كما وردت دون تغيير أو تعديل.

ب/ استعراض ادعاءات الخصوم

أي ذكر كل التصريحات الواردة على الطرفين المتنازعين وكذا تحديد الطلبات، مع ذكر أيضا الحجج والأسانيد القانونية التي تبرز حسبهم الدفاع عن قضيتهم

وتحمي مصالحهم، ومعرفة هذه الإدعاءات أمر مهم جدا لأن الحكم القضائي يبنى عليها.

ج/ تبيان الإجراءات التي مر بها النزاع

المقصود بها وهي ذكر كل المراحل التي مر بها النزاع أمام الجهات القضائية إلى غاية صدور الحكم أو القرار محل التعليق، أو كان بعد الطعن بالنقض.

د/ تحديد المشكل القانوني

فالمشكل القانوني هو ذلك السؤال الذي يتبادر إلى ذهن القاضي عند سماعه أو قراءته لادعاءات الخصوم بقصد لفصل في النزاع، لأن تضارب تلك الادعاءات يثير مشكلا قانونيا، يجب على القاضي أن يقوم بحله في أواخر حيثيات القرار.

و/ الحل القانوني

أي الحل الذي توصل إليه القاضي من أجل حل النزاع أو الفصل فيه، والإجابة عن التساؤل المطروح، ويؤخذ هذا الحكم من الفقرة الحكمية الواردة في الحكم أو القرار القضائي (منطوق الحكم).

ثانيا/المرحلة التحريرية

وهي مرحلة تنفيذية تطبيقية إذ ينبغي على المعلق أن كتابة تعليقه على الحكم أو القرار وفق خطة منهجية محددة يناقش من خلالها ما تضمنه القرار من مسائل وإشكالات وحلول.

1/ وضع خطة التعليق

تتشكل الخطة في صورة مقدمة وعرض وخاتمة، ويجب أن يحتوي العرض على عدة عناصر، سواء في شكل مباحث أو مطالب أو محاور، حسب اختيار المعلق. و يتأتى اختيار الخطة التطبيقية من خلال استعمال العناوين التي تعكس مضمون القضية محل النزاع، فعلى المعلق تجنب الخطة المكونة من مبحث نظري وآخر تطبيقي، لأنها تؤدي إلى تكرار المعلومات.

2/ مناقشة المسألة القانونية

فبعد أن ينتهي المعلق من وضع الخطة، ينتقل إلى مناقشة المسألة القانونية التي يتعلق بها الحكم أو القرار القضائي محل التعليق، بداية بالمقدمة مرورا بالعرض أو صلب الموضوع ووصولا إلى الخاتمة

نموذج للتعليق على نص قانوني

المادة 27 تقسم الجرائم تبعا لخطورتها إلى جنايات وجنح ومخالفات وتطبق عليها العقوبات المقررة للجنايات أو الجنح أو المخالفات .

1/ موقع النص والظروف المحيطة به

موقع النص : النص هو المادة 27 من الباب الأول تحت عنوان الجريمة من الكتاب الثاني المسمى الأفعال والأشخاص الخاضعون للعقوبة من الفصل الأول المعنون تحث تقسيم الجرائم ، من الأمر رقم 66-156 مؤرخ في 08 يونيو سنة 1966 يتضمن قانون العقوبات معدل ومتمم بالقانون رقم 16-02 المؤرخ في 19 يونيو سنة 2016 .

2/ الظروف المحيطة به

النص الذي سنتعرض له هوعبارة عن نص ذو طبيعة قانونية تشريعية كونه عبارة عن مادة مأخوذة من القانون العقوبات الجزائري، جاءت لتبيان تقسيم الجرائم .

3/ التحليل الشكلي

جاء النص قصير متكون من فقرتين قصيرتين تربط بينهم حروف العطف المتمثلة في الواو وهي :

الفقرة الأولى: تبدأ من تقسم الجرائم ..... مخالفات .

الفقرة الثانية: تبدأ من وتطبق عليها ..... مخالفات .

جاءت المادة في أسلوب سهل وسلس واضح، إذ تضمنت مفردات مفتاحية نذكر منها :

الجرائم :.....

الجنايات :.....

الجنح :.....

المخالفات:.....

كما جاء البناء المنطقي للمادة 27 متسلسلا ما أعطى للنص الوضوح وتسهيل الفهم فقد استعمل المشرع أسلوب الوصفي الخبري أي يوصف لنا أنواع الجرائم .

4/ التحليل المضمون (التحليل الموضوعي)

الفكرة العامة :

تقسم الجرائم حسب درجة خطورتها إلى جنايات وجنح ومخالفات .

الأفكار الأساسية:

1/ الجرائم تصنف حسب درجة خطورتها

2/ تقرر العقوبة على حسب كل صنف للجريمة إن كانت جناية أو جنحة او مخالفة

5/ الإشكالية القانونية

كيف قسم المشرع الجزائري الجرائم وعلى أي أساس أقر بتحديد العقوبة؟

6/ التصريح بالخطة :

مقدمة:

المبحث الأول: النظرية العامة للجريمة

المطلب الأول: تقسيمات الجرائم

الفرع الأول : جنايات

الفرع الثاني: الجنح

الفرع الثالث: المخالفات

المبحث الثالث: النظرية العامة للعقوبة

المطلب الأول: تحديد العقوبة

الفرع الأول: على أساس الجناية

الفرع الثاني: على أساس جنحة

الفرع الثالث، على أساس مخالفة

خاتمة

ملاحظة :هذا النموذج هو ماخود من رأي راجح لعدة منهجيات فيمكن ان تجدو منهجية أخرى مختلفة نوعا ما حسب المادة التي انتم بصدد التعليق عليها.

المحور الثالث/ الإستشارة القانونية

أولا: تعريف الإستشارة القانونية

هي معرفة واستكشاف حكم القانون في صدد مسالة معينة قد لاتكون محل نزاع، أو هي محله أو يحتمل أن تكونه الإستشارة فيما بعد بالنسبة لطالبها الذي يريد معرفة رأي القانوني مسبقا .

و تتأتى مهمة المستشار في طرحه لرأيه المستنبط من القانون بخصوص المسألة المطروحة وما يقتضيه ذلك من تحديد النصوص القانونية التي تنطبق مع أحداث او وقائع المسالة .

ثانيا : بالنسبة لطالبها (المستشير)

الذي يستوجب عليه أن يحدد كافة العناصر الواقعية والأحداث المتعلقة بموضوع الإستشارة وكل الأسانيد وهذا حتى يتمكن المستشار من توضيح رأيه القانوني

ثالثا: بالنسبة للمستشار

يقتصر دوره او مهمته في البحث عن الأحكام التي يكرسها القانون المطبق لحل تلك القضية فينبغي عليه تكييف وقائع القضية لتحديد المشكل أو المشاكل القانونية التي تثيرها تلك القضية.

ومن ثم يجب أن يبحث في الإحتمالات والإجراءات الثانوية التي يمكن ان تعتري القضية، وهذا حتى يكون طالب الإستشارة على بينة من أمره ومن ثم لا يجوز لمستشار أن يتصدى لتقويم حكم القانون ، ولا يعطي آراء شخصية لا تجد صدى في تطبيق الأحكام القضائية .

منهجية إعطاء استشارة قانونية

تتشكل المرحلة دائما في مرحلتين مهمتين وهما المرحلة التحضيرية والمرحلة التحريرية

1/ المرحلة التحضيرية (الشكلية)

أ/ تحديد الوقائع

هي مجموعة الوقائع أو الأحداث القانونية والمادية التي أدى تتابعها إلى تكوين موضوع النزاع أو عناصر المسألة، ويراعي في ذلك صياغتها صياغة جديدة وبجمل كاملة تساعد على الإحاطة بعناصر القضية كما يجب ما يذكر من الوقائع، ومراعاة التسلسل الزمني للأحداث وعدم التكرار .

ب/ تحديد الإجراءات

هي عبرة عن المراحل الإجرائية التي ينبغي أن يمر عليها في مباشرة الدعوى امام القضاء العادي وما سيتعرض له من خلال التنظيم القضائي المختص إن كان امام القضاء المدني أو الجزائي[60] .

[60] مدحت أبو النصر، قواعد ومراحل ابحث العلمين مجموعة النيل العربية، مصر،2004، ص 29 .

ج/ طرح اللإشكال القانوني (المسائل القانونية)

و تقدم الأطاريح القانونية في الإستشارة القانونية من خلال مسألة طرح المسائل القانونية ، التي تستنبط من الوقائع والأحداث .

و الجدير بالإشارة أنه لابد من أن تقدم هذه الإشكالات في شكل تساؤلات فرعية أي تجزء إلى أسئلة فرعية حتى يمكن الإجابة عليها بصورة مرتبة.

ثانيا/ المرحلة التحريرية

أي التعرض للإجابة على المسائل القانونية التي تعالج بواسطة فقرات بحيث يخصص لكل مسألة قانونية فقرة خاصة[61] .

مطلب الثالث : منهجية إعداد تقرير

يتخذ التقرير عدة صور بحسب الغرض والغاية من القيام بذلك العمل. ولكن سنكتفي بذكر نوعين فقط، يتمثل الأول في كيفية إعداد تقرير رسمي، والثاني حول منهجية تقرير نهاية التربص.

[61] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 158.

أولا : منهجية إعداد تقرير رسمي.

1 – يكون حول دراسة وضع معين لاتخاذ قرارات أو تقديم توصيات عادة يدرس وضعا معينا لإثبات واقعة أو حالة.

2 – تعريف التقرير الرسمي

هو وثيقة إدارية عادة يحررها الموظف المرؤوس إلى رئيسه الإداري ويقدم من خلاله عرضا عن حادث أو وضعية معينة أو مشكلة ما ويتضمن التقرير عادة عرضا للوقائع حول المسألة المراد إعداد تقرير حولها، ثم تقديم ملاحظات واقتراحات بشأنها إذا كان معد التقرير مكلف بذلك، ولكن يبقى الفصل فيها للرئيس، وبالمقابل فإن دور المحضر وعرض الحال يقتصر على سرد الوقائع دون تقييمها .

3 – شكل التقرير:

يحتوي التقرير في جزئه الأول نفس الشكليات المعتمدة في الرسالة الإدارية المرفقية، وذلك من حيث ما يسمى بالطابع التاريخ، المرفقات إن وجدت وفي نهاية

تحريره الإمضاء – الموضوع يتعين على المحرر أن يلتزم بمختلف الملاحظات والتوجيهات المقدمة التي تدخل في مهامه بخصوص مميزات الأسلوب، يلتزم بالأسلوب الإداري إخباري واضح)، من حيث الموضوعية الوضوح البساطة الإيجاز والدقة ويمكن الاستعانة بالتعابير والصيغ التي تستعمل عادة في الرسائل الإدارية، وفي جميع الحالات فإن قدرة المحرر تلعب الدور الأساسي في إعداد التقرير.

5 – تقسيم التقرير :

(عادة) تمهيد: عرض موجز لموضوع التقرير والأسباب والغرض من كتابة هذا التقرير أو الهدف منه. صلب الموضوع ويشمل العناصر التالية عرض الوقائع (سردها وشرحها مع إمكانية إبداء ملاحظات حولها، وكذلك يمكن تقييم الأوضاع الناجمة عن هذه الوقائع ، ذكر النتائج المحتمل وقوعها وتقديم الإقتراحات من بدائل أو حلول[62].

[62] علي مراح، المرجع السابق، ص 128.

أخيرا الخاتمة :

الملخص الذي استنتجه (رأيه الخاص). شروط وهذا العمل لا يأتي بسهولة، فلا بد من توفر مجموعة من الشروط

– فهم الغرض من إعداد التقرير فهما جيدا، فقد يكون دراسة قضية من القضايا الاجتماعية وقد يكون الغرض التدرب والإطلاع عن كتب على سير عمل المؤسسات التي سيؤهل للعمل بها مستقبلا، سواء مباشرة أو له علاقة بها ويبدأ المقرر بإثارة جملة من الأفكار حول المسائل والقضايا موضوع التقرير.

– ثم يقوم بتسجيل كل ما يحصل عليه من معلومات، وما يصادفه من بيانات سواء عن طريق الاتصال بالمعنيين أو الملاحظة والمعاينة، عادة دون ترتيبها، وهذا يسهل عملية وضع مشروع أولي للعمل لأنه يتزامن مع بداية جمع المعلومات العامة التي تساهم في بناء التصور العام للموضوع لدى الدارس أو المقرر.

– ثم يقوم بانتقاء وغربلة المعلومات والبيانات المجمعة واستبعاد المعلومات الغير مفيدة أو المكررة.

ثانيا – منهجية تقرير نهاية التربص

1 – فهم الغرض من إعداد التقرير فهما جيدا كدراسة قضية من القضايا الاجتماعية أو التدرب والإطلاع عن كثب على سير عمل المؤسسات التي يؤهل فيها المتربص (معد التقرير).

ويبدأ المتربص بإثارة جملة من الأفكار حول المسائل والقضايا موضوع التربص.

ثم يقوم بتسجيل كل ما يحصل عليه من معلومات وما يصادفه من بيانات سواء عن طريق الاتصال بالمعنيين أو بالملاحظة والمعاينة) دون ترتيب

وهذا يسهل عملية وضع مشروع أولي للعمل لأنه يتزامن مع بداية جمع المعلومات العامة التي تساهم في بناء التصور للموضوع لدى الدارس (المتربص).

ثم يقوم بانتقاء وغربلة المعلومات والبيانات المجمعة واستبعاد منها المعلومات غير المفيدة أو المكرر وترتيبها بحسب الخطة المعتمدة.

2 – المقدمة

يقدم عرضا موجزا لتحديد موضوع التربص والغرض منه وأهميته للمتربص ونتائجه، وأن تكون مفضية (مؤدية) إلى صلب الموضوع.

الخاتمة:

أي التعرض للإجابة على المسائل القانونية التي تعالج بواسطة فقرات بحيث يخصص لكل مسألة قانونية فقرة خاصة . يتضح لنا من ما تقدم ، أنه لا بد من أن يستوفي البحث القانوني شروطه الشكلية والموضوعية وهو ليس بالأمر الهين على الباحث ، كما أنه ليس مهمة صعبة تعجيزية ، أشبه بالإستحالة ، وإنما الامر بمقدور أي إنسان يملك أصول البحث القانوني ، من الاخذ بإرشادات الأستاذ المشرف على بحثه ، وكما يتقبل الإرشادات الجادة والمجدية الصادرة عن الآخرين ، فيأخذ بها بصدر رحب لذلك ، يبقى أفضل ما في البحث القانوني أو الرسالة العلمية وهو اختيار موضوعها فثمة موضوعات كبرى أو حيوية ساخنة ، وأخرى تقليدية أو قليلة الأهمية ، ضف من جملة ما يمكن إضافته ، أنه يتوجب على الباحث أن يتفادى التكرار وإعادة المعاني ويتحلى بالدقة العلمية أي تنخيل المعلومات ، وبالمفهوم الآخر غربلتها كي يبقى في البحث القانوني أو الرسالة العلمية المعلومات الأدق والأحدث والأعمق وذلك أنه كلما ضاق موضوع البحث القانوني أو الرسالة العلمية استطاع الباحث أن يتعمق أكثر فأكثر وتكون أصالته أفضل ، وكلما اتسع الموضوع صعب عليه الابتكار ، ويجب أيضا على الباحث

أن يتفادى ويبتعد كل البعد عن الأخطاء الإطنابية من إسهاب وحشو بدون معنى وكدا الأخطاء الأسلوبية والمتمثل أساسا في كتابة البحث القانوني بأسلوب أدبي أو سياسي أو صحفي أو عام في حين ذلك أن الأسلوب العلمي المطلوب هو أسلوب الفكر القانوني (تشريعا ، وفقها ، وقضاءا) .

لدلك فان الباجث بعد ان يجهد كثيرا في جمع وترجمة المعلومات والحقائق يعز عليه ان يترك شيئا منها فيرغب بطبيعة الحال بادراج كل شيء وهو امر غير منطقي وغير سليم علميا لدلك يتوجب عليه الاختيار الدي يكون على اسس موضوعية فهو حتما سيختار ما هو جوهري وعميق ليطهر ابداعه ويبين الجديد في بحثه العلمي.

قائمة المصادر والمراجع:

1.عبد القادر الشيخلي ، قواعد البحث القانوني ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، 2009 ، الأردن .

2.د.فوقية حسن رضوان ، منهجية البحث العلمي وتنظيمه ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة، مصر ، .2008

3.conseils pratique pour la réduction des mémoires , faculté de droit et de science politique université d'aix , marseille , centre droit maritime et des transports .

4.د.التجيني بن عيسى ، كيف تكتب مـــذكرتك ، المراحـــل والقواعـــد والمـــنهج ، ب.ط ، مطبعتي الخاصة ، الجزائر ، 2013 .

6.دليل منهجية إنجاز مذكرات الماستر لطلبة الحقوق في النظام الجديـــد (ل .م.د) ب.ط ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2014 ، 2015 .

7.د.بكاي ميلودي ، د.عمر بن شريك ، ود.سحوان عطاء الله ، أزعتر نور الـــدين ، دليـــل إعداد الرسائل والمذكرات لطلبة LMD ، الطبعة الأولى ، ب.ن ، جامعة زيان عاشـــور ، الجلفة ، 2013 ، 2014 .

/8 عمار بوحوش / مناهج البحث العلمي وطرق إعـــار البحـــوث ، ديـــوان المطبوعـــات الجامعية ، طبعة الرابعة ، الجزائر، 2007

9/عمار عوابدي ، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونيـــة والإداريـــة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الخامسة، الجائر، 2005

10/ بومدين طاشمة وعبد النور ناجي، أصول منهجية البحث في علم لسياسة، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر الطبعة الولى، 2014

11/ عبد المنعم نعيمي،تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، دار بلقيس للنشر 2021، الجزائر

12/ علي مراح،منهجية التفكير القانوني، (نظريا وعمليا)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007

13/موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنســـانية، تـــدريبات عمليـــة، دار القصبة للنشر، الجزائر،2004.

14/ محمود أحمد درويش، مناهج البحث في العلوم افنسانية، مؤسسة علوم المة للإستثمارات الثقافية، مصر،2018.

15/ مدحت أبو النصر، قواعـــد ومراحـــل االبحـــث العلمـــين مجموعـــة النيـــل العربيـــة، مصر،2004.

16/ أحمد بدر، أصول البحث العلميو مناهجه، المكتبة الأكادمية، القاهرة، مصر، 2011.

17/عايش محمود زيتون، الإتجاهات العالمية المعاصرة في مناهج العلـــوم وتدريســـها، دار الشروق، بيروت لبنان، 2010.

مقدمة: 1
الفصل الأول: ماهية البحث العلمي.....4
المبحث الأول: الطريقة العلمية والإستفسار العلمي.....4
المطلب الأول تعريف البحث العلمي: 4
الفرع الأول :في اللغة 4
الفرع الثاني التعريف العلمي:.....4
المطلب الثاني: شروط البحث العلمي.....7
الفرع الأول: أهمية البحث العلمي.....9
الفرع الثاني: خصائص البحث العلمي:.....11
المبحث الثاني: أنواع ومناهج البحث القانوني.....18
المطلب الأول: أنواع ومناهج البحث القانوني 18
الفرع الأول: تصنيف البحوث العلمية حسب الغرض.....18
الفرع الثاني : مناهج البحث القانوني.....19
المطلب الثالث: تصنيف البحوث العلمية حسب النطاق.....26
الفرع الأول: البحث التفسيري النقدي:.....26
الفرع الثاني: البحث العلمي الإستطلاعي :.....26
المطلب الرابع: تصنيف البحوث العلمية حسب التخصص (حسب درجة العلم) 27
الفرع الأول: البحث التدريبي أو البحث الصفي.....27
الفرع الثاني: أنواع البحث العلمي على أساس الوسائل 28
الفصل الثاني : مراحل إعداد البحث العلمي 36
المطلب الأول: مرحلة اختيار الموضوع.....36
الفرع الأول: اختيار عنوان البحث 36
الفرع الثاني: وضع خطة مبدئية:.....37
الفرع الثاني: مرحلة جمع الوثائق العلمية.....39
أولا: مناهج البحث القانوني.....54
ثانيا: تعريف البحث القانوني.....54

ثالثا: مناهج البحث القانوني 55
المبحث الثاني : المناهج العقلية 57
المطلب الأول: المنهج الإستقرائي..... 57
أولا : استعماله 58
ثانيا: خطواته..... 59
الفرع الأول : المنهج الإستنباطي 59
الفرع الثاني : المنهج الإستدلالي 60
أولا: أدوات المنهج الإستدلالي..... 61
المنهج التحليلي:..... 62
أولا: خصائص المنهج التحليلي..... 62
ثانيا: أهداف تحليل المحتوى..... 63
ثالثا: وسائله 63
المنهج التركيبي: 64
المبحث الثاني: المناهج الإجرائية..... 65
المطلب الثالث :المنهج المقارن 65
أولا: وتتلخص شروط تطبيق المنهج المقارن في شرطين مهمين هما:..... 66
ثانيا: أساليب يمكن اتباعها في المنهج المقارن 66
ثالثا: خطواته..... 66
رابعا: أهدافه 67
خامسا: دور المنهج المقارن في الدراسات القانونية..... 67
سادسا: لعقد المقارنة يجب احترام القواعد الآتية 68
المطلب الثاني: المنهج الوصفي..... 71
أولا خصائصه: 74
ثانيا: أساليبه 74
المطلب الرابع : المنهج التاريخي: 75
أولا: أهمية المنهج التاريخي..... 76

ثانيا: العمليات الأساسية في المنهج التاريخي.....76
رابعا: مصادره.....77
ثالثا: دور المنهج التاريخي في الدراسات القانونية.....78
المطلب الرابع: المنهج التجريبي.....78
أولا: خطوات المنهج التجريبي.....79
ثانيا: خصائص المنهج التجريبي.....81
ثالثا: الشروط الواجب توافرها في البحث التجريبي.....82
المطلب الخامس: منهج دراسة الحالة.....83
أولا: خصائصه 83
ثانيا: خطواته.....84
الخاتمة:.....113
قائمة المصادر والمراجع:.....115